وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس –المدية-
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والعلم التجارية وعلـــوم التسييـــر

قســـــم العلـــــوم الاقتصاديـــــة

الموضوع:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة(1990–2017)

مذكرة مقدمـــة ضمن متطلبات نيل شهـــادة الماستر فـــــي العلـــوم الاقتصاديـــة

إعـــداد الطالـــبتين:
– بتيخ بشرة
– طوماش ياسمينة

إشـــراف الدكتـــور:
– رتيعة محمد

أعضـــــــاء اللجنـــــــة:

–أ.د/تمتان موراد..... (رئيسا)

– د/ رتيعة محمد .....(مشرفا ومقررا)

– د/هدروق أحمد .....(عضوا ممتحنا)

السنـــــة الجامعـــــة: 2018–2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،والحمد لله أن وفقنا في طلب العلم واتمام هذا العمل. وصلاة الله وسلامه ورحمته وبركاته على صفوة خلقه، وخاتم أنبياءه ورسله، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "**رتيعة محمد**" لإشرافه على هذه المذكرة والذي كان خير معين لنا ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته الهادفة.

كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذين "هدروق أحمد" و "تهتان موراد" اللذان ساهما في تقديم المساعدات والنصائح لنا، وعلى قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ونتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الذين تمدرسنا عندهم خلال سنوات الدراسة.

إهداء

إلى من تمنى لي دائما النجاح والتوفيق، الحاضر في قلوبنا والغائب عن أعيننا، إلى *روح أبي الطاهرة أسكنه الله الفردوس الأعلى رحمة الله عليه*.

إلى أغلى وأعز من في الوجود ريحانة الحياة أمي الغالية.

إلى سندي في الحياة إخوتي التي لا تحلو الحياة من دونهم وفقهم الله في حياتهم.

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين عرفتهم.

إلى زميلتي في هذه المذكرة.

إلى كلي من يعرفني من قريب أو من بعيد.

بـــشـــرة

الاهداء:

الى أمي وأبي اللذان أدعو الله أن يحفظهما لي ما حييت
أمي التي لم تبخل علي بدعواتها واطمأنانها علي في كل وقت
أبي الذي لم يبخل علي بشئ من شتى الأشياء طيلة مشواري الدراسي
الى أخي الكبير الذي كان دائما الى جانبي ومساعدته لي في كل أموري
الى أختي الكبيرة التي أشكرها على اطمأنانها عن أحوالي في كل وقت
والى زوجها والى ابنتهما الصغيرة
الى أختاي الصغيرتين اللتين وقفتا الى جانبي
الى أخي الصغير الذي له مكانة خاصة في قلبي
والى كل صديقاتي اللواتي أعرفهن طيلة مشواري الدراسي منهم صديقتي وزميلتي في المذكرة بشرة
بالأخص صديقتي حيزية وصديقتي فيروز وابنة خالي وصديقتي سمية
الى كل عائلتي طوماش وبيبي
والى الأستاذ الذي كانت ولا زالت له مكانة خاصة في قلبي وقد كان نعم الأستاذ
رغم اني لم أشعر ابدا انه كان أستاذي بل كنت اعتبره أبا الأستاذ غريبي
الى كل من يعرفني من قريب أو بعيد .

ياسمينة

الفهرس

الـــــــفـــــــهـــــــرس :

الشكر

الإهداءات

الفهرس

فهرس الجداول

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد 2

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 3

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المفاهيم المرتبطة به 3

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه 7

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته 9

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأهم الحوافز الممنوحة لجلبه 12

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 13

ال مطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر 17

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم آثاره ومخاطره 20

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر 20

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر..... 26
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي 28
خلاصة 30

الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو الاقتصادي

تمهيد 32
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي 33
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم المفاهيم المرتبطة به 33
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي وخصائصه وأهم أنواعه 38
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وأهميته..... 41
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 43
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكيةوالكينزية للنمو الاقتصادي 43
المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي 50
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)..... 56
المبحث الثالث: التأصيل النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النموالاقتصادي..... 61
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج هارود–دومار 61
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج صولو 62
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي..... 63
خلاصة 66

الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو الاقتصاديدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017 م)

تمهيد 68

المبحث الأول: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 –2017) ... 69

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(1990–2017)..... 69

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 72

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 75

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) 77

المطلب الأول:اختباراستقراريه السلاسل الزمنية..... 77

المطلب الثاني:نموذجمتجه الانحدار الذاتي القانوني(VAR) 78

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR) 78

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 82

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة 82

المطلب الثاني: نتائج اختبارات جذر الوحدة وسببية غرانجر 90

المطلب الثالث: تقدير شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR 95

خلاصة 106

خاتمة 108

قائمة المراجع 111

قائمة الملاحق 117

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	25
1-2	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	37
1-3	يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال(1990-2017)	69
2-3	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الزمنية (1990–2017)	71
3-3	يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الـــواردة إلى الجزائـــر خلال الفترة (2002–2017)	73
3-4	يوضح توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائـــر للفترة (2002–2017)	74
4-3	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2017)	75
5-3	يوضح بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	84
6-3	نتائج الكشف عن المشاهدات الشاذة في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	85
7-3	نتائج قيم DFFITS وقيم COVRATIO وقيم DFBETAS	87
8-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	89
9-3	نتائج اختبار KPSS لجذر الوحدة للمتغيرات	90
10-3	درجة الابطاء المثلى حسب معايير (AIC, SC, HQ)	91

11-3	نتائج اختبار سببية المتغيرات	92
12-3	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	97
13-3	يوضح اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء	97
14-3	نتائج االختبار التوزيع الطبيعي	98
15-3	نتائج تقدير المعاملات الهيكلية	100
16-3	يوضح نتائج تحليل مكونات التباين للوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	102
17-3	دالة الاستجابة لردة فعل نصب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	104

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يمثل هيكل نماذج الحوافز الضريبية	19
1-3	(3-1): يوضح تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال	70
3-3	يوضح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	76
4-3	الدائرة الأحادية لجذر الوحدة	96

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وذلك باستخدام منهج قياسي والذي يتم من خلاله تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR بالاعتماد على برنامج Eviews 10، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بنسبة قليلة في اجمالي الناتج المحلي، كما بينت النتائج أن الصدمة الهيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكل(SVAR)، الجزائر.

Abstract:

The aim of this study is to measure the impact of foreign direct investment on the economic growth in Algeria during the period (1990-2017), the researcher uses the econometric approach through the structural Vector Auto Regression using **Eviews** 10.

The study concludes that the size of foreign direct investment flow has insignificant impact on the gross domestic product. The study also shows no significant impact of the investment structural shock on the economic growth in Algeria.

Keywords: Direct Foreign Investment, Economic Growth, structural Vector Auto Regression (SVAR), Algeria.

مقـــدمـــة

مقدمة :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة، والتي تعتبر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي بلد ، حيث تزايد دور هذه الاستثمارات الأجنبية على مستوى الصعيد العالمي ، كما تزايد الاهتمام بدراسة اثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة وأصبحت من اهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية حيث تنامى تدفق راس المال خلال العقدين الأخيرين على هذه الدول ، وأضحى العديد من دول العالم الثالث في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتقهقر المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، إذ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الأمور من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وحل مشاكل البطالة وإدخال تقنيات متقدمة للدول، حيث يشكل هذا الأخير أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري الذي يعتبر من أهم عناصر النمو الاقتصادي ،وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو الكلاسيكية (Solow-Swan) ونماذج النمو الداخلي، وتحظى هذه الاستثمارات بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي والتي تبقى محل اغراء للدول النامية ومن بينها الجزائر التي تسعى دائما وابدا الى الرفع من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الرغم من التقلبات الكبيرة التي كانت تواجهها ،ومن الملاحظ ان قطاع الطاقة (النفط والغاز)شكل احد اهم المصادر خلال السنوات الماضية

فقد كان اهتمام الجزائر ومنذ القدم بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة جلي وواضح للاستفادة من ايجابياتها وتسخيرها لدفع عجلة التنمية لديها، وذلك بسعيها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تبرز من خلالها وجود سوق جزائري مهم،فكانت تعاني حالة من البطالة والفقر وعجزا في موازنتها العامة وكذلك ميزان المدفوعات نتيجة الفجوة الحاصلة في نقص الإيرادات الحكومية على النفقات التي تنفقها الدولة على كافة المجالات، مما شكل عبئا استدعى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، فكانت الحاجة لتوفير التمويل اللازم، واللجوء للاستثمارات الأجنبية التي أخذت تنمو بشكل متسارع على حساب النمو الاقتصادي رغم مواجهتها للعديد من العوائق والصعوبات والتغييرات المستمرة في القوانين .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر صدمة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، بالإضافة إلى تحليل دوال الاستجابة، وتحليل التباين، وذلك باستخدام برنامج Eviews10.

1. إشكالية البحث:

لا تزال مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر محل شك لدى الكثير من الباحثين ومما سبق يمكن استخلاص الإشكالية في شكل سؤال رئيسي كالتالي:

ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

ويمكن أن تندرج بعض الأسئلة الفرعية من هذا السؤال فيما يلي:

-فيما ترتبط التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له؟

-كيف تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

-هل تؤثر الصدمة الهيكلية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

من خلال الأسئلة الفرعية السابقة نصيغ الفرضيات التالية:

-تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة مرتبط بمزايا ومقومات اقتصادها من جهة، والحوافز الممنوحة لهمن جهة أخرى.

-تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة قليلة في النمو الاقتصادي .

-وجود تأثير لصدمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

3. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تبيين دور الاستثمار الأجنبي المباشر للرفع من درجة النمو والتنمية الاقتصادية والأهمية البالغة التي يملكها لدى الدول النامية.

4. أهداف البحث:

-معرفة أهم النتائج المصاحبة لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تكون لها علاقة بتطورات النمو الاقتصادي.

-معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ما إذا كان إيجابيا أم سلبيا.

-معرفة أهم القطاعات التي استحوذت على أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع على:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع يشغل جميع الدول باعتباره سببا في التطور ونقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

الميول الشخصي بسبب اطلاعنا على هذا الموضوع من قبل والذي اتخذناه ضمن مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس.

6. حدود البحث:

بالنسبة للحدود المكانية فالدراسة تركز على تحليل حالة الجزائر، أما الحدود الزمنية فقد حددت بالفترة الممتدة من 1990 إلى 2017.

7. منهج البحث:

من أجل الاجابة على الإشكاليةواختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، تمّ استخداممنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل واقعالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، كما تمّ استخداممنهج القياس الاقتصاديعن طريق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي لقياس مختلف العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والآثار المتبادلة فيما بينها مع التركيز على أثر الصدمة الهيكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

8. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية، ومن أهم هذه الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع والتي يمكننا الاسترشاد بها.

1-**دراسة بربار نور الدين وآخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1970-2012)"**، مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج ECM ، تم الاستنتاج من هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية طويلة الأجل على النمو الاقتصادي، أما الاستثمار المحلي فله تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الذي يعكس وجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي.

2-**دراسة أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى "دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال افريقيا"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1980-2014)، وبينت هذه الدراسةأن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على رأس المال بنوعيه المادي والبشري، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل كان تأثيرها في النمو الاقتصادي معنويا ولكن سلبيا.

3-**دراسة هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية للفترة (1980-2014)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على

النمو الاقتصادي في البلدان العربية كفضاء اقتصادي واحد، وأن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية يعتبر تأثيرا إيجابيا ولكن أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية.

4--**دراسة حسن ياسين طعمة، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن" دراسة قياسية تحليلية للفترة (1996-2008)"**، مقال في مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وكذلك قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني، وتنميته، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.

5-**دراسة بثينة المحتسب: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن "1990-2006"**، مقالة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق دالة كوب دوغلاس بطريقة OLS، ولقد أشارت نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له أثر ذا دلالة إحصائية ويكون له هذا الأثر إلا إذا كان هناك تطوير في قدرات ومهارات القوى العاملة ونقل التكنولوجيا.

6- **مجديالشوربجي:أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستخدام نماذج بانل الديناميكية وذلك بالطريقة العامة للعزوم (GMM)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر موجب معنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، وقد أظهرت هذه النتائج أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بأهم جوانب موضوع الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى:

مقدمة عامة

الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

يتمفيهذاالفصلعرضالمفاهيمالنظريةالأساسيةالمتعلقةبالاستثمار الأجنبي المباشر، حيثتناولفيالمبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشروذلك للإلمام بمفهومه ومكوناته وأنواعه وأشكاله وأهميته، أما المبحث الثاني يتعلق بمحدداته ودوافعه وأهم الحوافز الممنوحة لجلبه، ثم التطرق في المبحث الأخير إلى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره ومخاطره

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو الاقتصادي

نتناولفيالفصلالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول مفاهيم حول النمو ومقاييسه وأهم أنواعه والعوامل المؤثرة فيه وأهميته، أما في المبحث الثاني فقد خصص للنظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث يتم التطرق إلى التأصيل النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النظريات والنماذج القياسية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

نعرض في هذا الفصل دراسة تحليل تطور علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وذلك بمتابعة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة أهم القطاعات والتوزيعات الجغرافية لتلك الاستثمارات، أما في المبحث الثاني سنتناول الإطار النظري للنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، أما المبحث الثالث فيدور حول الدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي.

وفي نهاية البحث تمّ تلخيص أهم مّا جاء في الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من النتائج المتوصل إليها وكذا أهم التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول

الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

كثيرا ما يتردد مصطلح الاستثمار على الألسن ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والإدارة والمالية وأيا كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه كمفهوم خرج عن كونه "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال، ويعد هذا الاستثمار أجنبيا إذا كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الكلي ومساهمته في رفع مستوى معيشة الأفراد، وللتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فقد حاولنا في المبحث الأول معرفة أهم المفاهيم المتعلقة به بالإضافة إلى مكوناته، أنواعه، أشكال وأهميته، أما في المبحث الثاني فركزنا على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه والحوافز الممنوحة له، وفي المبحث الثالث فقمنا بالتطرق إلى النظريات المفسرة له وأهم آثاره ومخاطره.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المهمة التي يهتم بها الباحثين، وذلك للدور المهم الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي للدول، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشرومكوناته وأهم أنواعه وأشكاله بالإضافة إلى ابراز أهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المفاهيم المرتبطة به

يملك الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، ولذا له عدة مفاهيم يرتبط بها ولذا سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم المفاهيم المرتبطة به.

❖ **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

❖ **مفهوم الاستثمار**

تعددت تعاريف الاستثمار فهي تختلف من اقتصاديلآخر ولهذا نحاول الوقوف علي أهمها:

-حسب AMBERTفإن الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية أو وسطية.[1]

-أماحسب كيتز فان الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك، والأموال المخصصةلزيادة المخزون.[2]

-ووفقالمشرع الجزائري عرف الاستثمار على أنه عملية خلق وتوسيع القدرات، وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال من طرف المساهمين في نشاطات انتاج السلع والخدمات[3].

من خلال هذه التعاريف يمكن أيضا أن نتطرق إلى تعاريف أخرى للاستثمار، فهناك الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي والاستثمار بالمفهوم المالي والاستثمار بالمفهوم المحاسبي.

---

[1]-سالم رشدي سيد، **إدارة IFM التمويل الدولي أسسه ونظرياته**، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص:45

[2]-محمد مطر، **إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية الرابعة**، دار وائل للنشر، عمانالأردن، 2006، ص:20

[3]-المادة 2من المرسوم التشريعي رقم 93-12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، رقم 64، الصادرة في 1993/10/10.

- **الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي:** هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.[1]
- **الاستثمار بالمفهوم المالي:**هو كل نفقة منتجة بإمكانها تحقيق عوائد وإيرادات في المستقبل، ويؤدي إلى التقليص في النفقات على المدى البعيد.[2]
- **الاستثمار بالمفهوم المحاسبي:**هو الذي يمثل المجموعة الثانية من المخطط المحاسبي الوطني، حيث تتزايد حساباته من حيث ظهورها بالميزانية من طرفها الأيمن وتتناقص من طرفها الأيسر، وتتمثل في تلك الوسائل المعنوية والمادية والمالية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها المؤسسة أو انشأتها بغرض استخدامها لمدة طويلة وهي تغطى في أجل أقصاه (5) سنوات.[3]

❖ **ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

- **تعريف الاستثمار الأجنبي:** يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ تم تعريفه كالتالي:يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة أو يعرف على أنه تقديم أموال مادية أو معنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلة للمساهمة المباشرة في مشروع قائم أو يتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي خلال مدة معقولة من الزمن.[4]

ومعظم الدراسات الاقتصادية تميز بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما، الاستثمارات الأجنبية المباشرةوالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:**يصطلح عليهالاستثمارفيالأوراقالماليةويقصدبهإجماليرؤوس الأموالالتيتحصلعليهادولةما (أومؤسساتمعينة بها)عندماتقومبإصدارأوراقمالية(أسهم

[1] – بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، 2007، صص:133،134.
[2] – علي حنيفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1995، ص:223.
[3] – بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:96.
[4] – سالم رشدي سيد، مرجع سبق ذكره، ص:47.

وسـندات)فيأسواقالمالالعالميةأوعندمايقوممسـتثمرونأجانب(أفرادأومؤسسـات) بشـراء أوراقماليةداخلالسوقالمحليلهذهالدولالمتلقية[1].

- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**: هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر منها، أنه تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية[2].

-كما يعرفه الصندوق العربي للتخطيط: على أنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات و يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل، أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك[3].

-حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC): تعرفه على أنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدولة المضيفة) مع نية تسييرها[4].

- **أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**:يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[5].

---

[1]- قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2011، ص:05.

[2]- علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر،2015، ص:233

[3]- حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط،العدد32، الكويت، 2004، ص:03.

[4]- بن سديدة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08أفريل ،2008، ص25.

[5]- علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004، ص:04.

-**ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يحصل فيه المستثمر المقيم في اقتصاد ما على فائدة دائمة وتأثير كبير في إدارة كيان مقيم في اقتصاد آخر.[1]

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رؤوس أموال الدولة من بلد لآخر ، وأنه نشاط إنتاجي يديره مستثمر أجنبي وقد يكون (عام، خاص، طبيعي) ،معنوي)

❖ ثانيا: أهم المصطلحات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

➢ الشركات المتعددة الجنسيات:

وتعرف على أنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر عليها، وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر وتعد هذه الشركات من أهم الأشكال التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من هذه الاستثمارات على مستوى العالم.[2]

➢ المستثمر الأجنبي المباشر:

يعرف على أنه كافة الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين مثل الكيانات الفردية والشركات المدمجة، والكيانات الخاصة التي تعمل على تحريك تدفقات رؤوس الأموال إلى الأصول الحقيقية، وكذلك إدارتها في الدول المضيفة لها.

➢ مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو محل الأصل العيني في الدولة المضيفة ولكن في هذا الشأن ليس كل امتلاك أو المشاركة في أصل عيني يعد من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هناك مجموعة من المحددات تم وضعها من قبل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والتي تحدد نسبة الملكية للمستثمر الأجنبي من التدخل في القرارات الإدارية والهامة للمشروع.[3]

---

[1]-ChihaKhemici ,KeddiAbd El Majid**, Investissement Direct étranger et croissance économie(cas région du Maghreb)** , Revue nouvelle Economie ,N :08, MAI 2013, P : 06

[2]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره،ص:283.

[3] - امام محمد سعد، "**البترو دولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية)**"،الطبعة01، المكتب العربي للمعارف للنشر، 2014، ص:89.

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى فرعين وهما مكونات الاستثمار الأجنبي وأنواعه.

❖ مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- **رأس المال الأولي**:هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، على ألا تقل هذه الحصة عن 10% من أسهم رأس مال الشركة المساهمة، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع.[1]
- **الأرباح المعاد استثمارها**: وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح، بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو أجنبي) أجنبي وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.[2]
- **رأس المال الآخر ومعاملات الدين بين الشركات(القروض داخل الشركة)**: وهو يغطي اقتراض واقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى[3]، أي هي تتضمن معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل، من الدول أو الشركات الأخرى غير البلد المضيف، إضافة إلى اقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين وغالبا ما تكون بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها.[4]

---

[1]- همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص:30.

[2]- بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص:51.

[3]- قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص:08.

[4]- همام وائل محمد أبو شعبان، مرجع سبق ذكره، ص:30.

❖ أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيفها وفقا للأسباب التي من أجلها تم الاستثمار أو حسب هياكله.

بالنسبة للأسباب هناك ثلاثة أنواع[1]:

- **استثمارات باحثة عن الموارد الطبيعية:** يقوم المستثمر الأجنبي بإنتاج منتجات أولية للأسواق الأجنبية ويقوم بالتصدير إليها.
- **استثمارات باحثة عن الكفاءة:** يسعى فيها المستثمر لتحقيق مكاسب تتعلق بالكفاءة أو يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة أكبر، مما يوسع فرص التصدير.
- **استثمارات باحثة عن الأسواق:** يقوم هنا المستثمر الأجنبي باختراق الأسواق المحمية للدول المضيفة ويكون الاستثمار امتدادا للاستراتيجية التصديرية.

بالنسبة للهيكل فيقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين[2]:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:** يتم تنفيذه عندما يريد المستثمر التوسع أفقيا وذلك بإنتاجه نفس السلع أو السلع المماثلة في البلد المضيف، كما هو الحال في البلد الأم، أي الذي يقوم بإحلال الإنتاج المحلي محل الصادرات للتغلب على القيود التجارية.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي:** يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي الرأسي عندما يسعى المستثمر إلى استغلال المواد الخام أو يريد أن يكون أقرب إلى المستهلكين من خلال الحصول على منافذ التوزيع، أي جعل الإنتاج أكثر فعالية من حيث التكلفة عن طريق إعادة تخصيص بعض المراحل إلى مواقع منخفضة التكلفة، من خلال إنشاء شبكة خاصة بهم في البلد المضيف لتسويق منتجاتهم.

---

[1] بثينة محمد علي المحتسب، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن(1990-2006)**، دراسات العلوم الادارية، المجلد36، العدد02، الجامعة الأردنية، 2009، ص: 318.

[2] Anna EK, **the impact of FID on economicsgrowth " the case china"**, Bachelor thèses withineconomics, JONKOPING INTERNATIONAL BUSINESS SCHOUL, Jönköping university, 2007, p:06

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يتم تقسيم هذا المطلب إلى جزأين، حيث يتناول الجزء الأول أشكال الاستثمار الأجنبي، والجزء الثاني أهميته.

❖ **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثلاث أشكال أساسية وهي:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:** هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلا من قبل المستثمر الأجنبي، حيث تتمثل في تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة وقد ازدادت الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات بشكل واضح خلال التسعينات نتيجة لعمليات الخصخصة في الدول النامية.
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:** هيأحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وتتمثل في تلك المشروعاتالتي يشارك فيها المستثمر المحلي في الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة على أرضه وبالتالي يشاركه في الإدارة وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية وإن كان يأخذ غالبا شكل المستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلي فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها، و تفضل الشركات الأجنبية الخاصة أن يكون الشركات الأجنبية الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة، و الميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة و التشغيل والارباح فضلا على أنه يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف بالقدر الذي يؤول إلى المستثمر الوطني نتيجة مشاركته في المشروع، كما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية و الفنية محليا.[1]
- **الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات:** تعد هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، وتوجد العديد من التسميات تطلق على هذه

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص:34-39.

الشركات حيث يطلق عليها بالشركات غير الوطنية أي التي تتجاوز الحدود الوطنية، وكذلك عابرة القارات، وكذلك الشركات دولية النشاط.[1] ومن مزايا وعيوب الشركات متعددة الجنسيات مايلي:[2]

- **المزايا التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات:**

تعمل على زيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة، كما أنها تعمل على زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة،بالإضافة إلى خلقها فرص عمل إضافية، وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات.

- **عيوب الشركات المتعددة الجنسيات:**

-تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على أسعار السلع المصدرة على أسعار السلع المستوردة لتلك الدول.

-نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طيق البنوك المحلية وهذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية.

-تأسيس الاحتكار المحلي، فالشركات المتعددة الجنسيات قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل من أسعار السلع المنافسة، التي تنتجها الشركة المحلية وهذا الانخفاض في الأسعار ناتج عن التكنولوجيا المتطورة التي تكسبها الشركات المتعددة الجنسيات.

❖ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

➢ ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجية لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط.حيث من المتوقعان تحصل هذه الدول من خلاله على

[1]- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2004، ص :201.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، الطبعة1، دار المسيرة، عمان الأردن،2007، ص ص:260-266.

التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو النتائج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة فضلا عن انه على عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات فهو يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.[1]

- الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي، لا يتم الاعتماد على الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية:

-محدودية الموارد المحلية وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية

- استنزاف الموارد المحلية بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتها التمويلية واستحقاقات المبالغ التي تم اقتراضها.

-عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات، والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.[2]

- الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم لتدعيم الخصخصة.
- ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الآخر أمثال المنح والإعلانات والقروض بكثير من المزايا تجمل أهمها في النقاط التالية:[3]

-لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

-لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدولة المتقدمة إلى النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل في معناه الحقيقي وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات، والآلات

---

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2005، ص:31-32.

[2]- فضيل فارس، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004، ص ص:228،229

[3]-عجمية محمد عبد العزيز،**مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت،1983، ص:177،178.

اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية ... الخ، والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدات لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

-كما أن لها أن تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكمتهم للمستثمرين الأجانب كما يمكن أن تساهم في فتح الخارج أمام المنتجات المحلية وينتسب للاستثمارات الأجنبية والفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بها توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

-لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرص أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.

- وينبغي الإشارة إلى أن هذه المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي ذكرناها أنفا ليست دائمة أو مطلقة، بل ربما تتحول إلى أثار سلبية في غياب الضوابط الموجهة والتي تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تساهم وتعجل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من زاوية النمو البطيء والتبعية.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأهم الحوافز الممنوحة لجلبه

تسعى كل الدول إلى جلب الاستثمار الأجنبي لها وتشجيعه وذلك بتوفير جو ملائم له ومنحه حوافز متفاوتة، لذلك سنقوم في هذا الجزء بتقديم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض دوافعه وأهم الحوافز الممنوحة لجلبه.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعتبر التطبيق العلمي للنظرية الاقتصادية ونجد تعددا لتصنيفات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فتنقسم إلى عوامل داخلية(التي تشير إلى مجموعة العوامل الاقتصادية) وعوامل خارجية (تشير إلى مجموعة المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية) بالإضافة إلى أنه يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل إيجابية(ذات علاقة طردية في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر) عوامل سلبية (لها تأثير عكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر)

كما أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقسم إلى نوعين من حيث التأثير، فالنوع الأول يعرف على أنه المحددات التقليدية ويمكن تعريفها على أنها مجموعة العوامل الاقتصادية والتي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتماشى مع الفكر النظري لتفسير الاستثمارات الأجنبية في القطاع الحقيقي، أما النوع الثاني فيعرف على أنه المحددات غير التقليدية، وهي مجموعة العوامل غير الاقتصادية، ولكن لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أن للعوامل غير التقليدية تأثيرا أكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل التقليدية، ومن ثم نستنتج أن المحددات غير التقليدية تمثل المحددات الأكثر تأثيرا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

❖ المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- **حجم السوق ومدى نموه:** يعد حجم السوق ومدى نموه من العوامل الهامة الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن أكبر حجم للسوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، حيث يعتبر المقياس الأول مؤشرا للطلب الجاري، والثاني مؤشرا للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.[2]

---

[1]- إمام محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 123، 124

[2]-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر"**، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص: 37.

➢ **استقرار الاقتصاد الكلي:** من العوامل الاقتصادية ذات التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

-**الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الماكرو اقتصادية**والتي تدور في فلكاستقرار الأسعار، والتضخم والسياسات الضريبية، وهذا يتم عن طريق استقرار السياسات المالية والسياسات النقدية.[1]

-**السياسات النقدية (التضخم)**:نعني بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة، ويتم قياسه عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة.

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم واستقرار الأسعار، حيث تعتبر معدلات التضخم المرتفعة ذات علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتفسير الاقتصادي لأثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في جانبين:

*__الجانب الأول:__ ارتفاع القيمة النقدية لأصول الاقتصاد العيني المرغوب في اقتناءها مقابل القيمة الحقيقية لها.

*__الجانب الثاني:__ ارتفاع معدلات التضخم والتي تعمل على تآكل أرباح مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها تخلق حالة من العدم الاستقرار، وعدم التأكد خلال الأجل الطويل.

يعتبر معدل التضخم العامل الحاسم في التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر معدل التضخم عاليا إذا تجاوز 10% سنويا، فاذا بلغ 30 % أو 40% أو تجاوز100% سنويا، يدخل منطقة الخطر سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الوطنية أو الأجنبية[2].

ويحدث الاستقرار في السياسة النقدية بالتحكم في المعروض النقدي ومعدل الفائدة لتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم والاستقرار في المستوى العام للأسعار.

[1]-عبد الله رزق، حسام الحجار، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة 1، دار المنهل اللبناني للنشر، 2010، ص:306.

[2]- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:53

- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل المستثمر الأجنبي إلى توظيف رؤوس أمواله في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، حيث أن انخفاض درجة القيود المفروضة على التبادل التجاري وحرية انتقال عناصر الإنتاج يساعد شركات الاستثمار الأجنبي على تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجيةبأسعار تنافسية، كما سمح لها بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة، التي تدخل في تصنيف وتسويق مخرجاتها بأقل التكاليف وبهذا فإن الانفتاح على العالم الخارجي يضمن للمستثمر الأجنبي مناخا استثماريا ثم يحسن الكفاءة الاقتصادية، بعيدا عن وجود أية اختلالات اقتصادية، ناتجة عن القيود التجارية في الأسواق الخارجية التي تتعامل معها هذه الاقتصاديات.[1]
- **السياسات المالية:** يعتبر استقرار السياسات المالية من العوامل التي يترتب عليها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة، حيث أوضحت الدراسات التطبيقية في هذا الشأن أن استقرار السياسات المالية يخلق الاستقرار للاستثمارات الأجنبية، ومناخ غير مستقر للاستثمارات القائمة.[2]
- **برامج الخصخصة:**تعرف الخصخصة على أنها نقل الملكية من القطاع العام، أو الإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص، وقد قام معهد فلوريدا بوضع مجموعة من المفاهيم حول الخصخصة:

-الخصخصة هي العمل على تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات والتسهيلات والتي كانت أحد مهام الحكومة من قبل.

-تعرف على أنها تحويل سيطرة الحكومة على الأصول الاقتصادية في الاقتصاد المحلي وتحويلها إلى القطاع الخاص، وذلك عن طريق نقل الملكية، أو منح الإدارة إلى القطاع الخاص.

❖ المحددات غير التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

هي من المحددات الاقتصادية التي لها تأثير على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الحالية أو المراقبة للنظام المؤسسي للدول المضيفة بجانب مجموعة المخاطر السياسية التي قد يواجهها المستثمر

---

[1]- أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال افريقيا**،أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد تطبيقي، 2017، غير منشورة، ص:12.

[2]-إمام محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128-130.

الأجنبي في الدولة المضيفة، والمفهوم الاقتصادي لـذلك النـوع مـن أنـواع المحـددات غـير الاقتصـادية يتمثل في المخاطر أو التكاليف غير الاقتصـادية، وتعـد المخـاطر الأساسـية ذات علاقـة عكسـية مـع تدفقات رؤوس الأموال بهدف الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم أمثلة هذه المخاطر:

-التحكم في معدلات الصرف الأجنبي.

-القيود الحكومية على تسجيل الشركات الأجنبية.

-القيود على إجراءات الاقتراض المحلي.

-سياسات التمييز الضريبي ما بين الشركات المحلية.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن تمييزها مـن جهـة نظـر المسـتثمر الأجـنبي ومـن وجهة نظر الدولة المضيفة:[1]

- **دوافع المستثمر الأجنبي**: وتتمثل فيمايلي:

-تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال: وذلك لأن الهدف الأساسـي للمسـتثمر الأجـنبي هـو زيـادة العوائد على استثماراته ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكـاليف الإنتـاج الخاصـة بـالمواد الأوليـة أو الأيدي العاملة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير.

-المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع، الاستفادة من المزايا والحوافز المقدمة.

-ضمان الحصول على المواد الخام والأولية، وزيادة حجم المبيعات.

-تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعـرض اليهـا اسـتثمارات الشـركات الأجنبيـة والـتي يحملـها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية...

-السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في زيادة دورها في الاقتصاد الدولي.

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص:42-45.

➢ **دوافع الدولة المضيفة:** وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

-سد الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي.

-تحسين ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

-تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية، والموارد الطبيعية.

-نقل التكنولوجيا الحديثة، والاسهام في علاج البطالة.

المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعيا من الدول المضيفة إلى جذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف النشاطات، وذلك بتقديم الكثير من الحوافز والتسهيلات لهؤلاء المستثمرين، حيث يمكن تصنيفها إلى حوافز تمويلية وحوافز جبائية وحوافز أخرى (غير مباشرة).

➢ **الحوافز التمويلية:**تتضمن قيام حكومة الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد تكون هذه الحوافز عبارة عن تسهيلات ائتمانية مدعمة وقروض مقدمة للاستثمارات،وتتمثل أهم أشكال الحوافز التمويلية التي تقدمها الدولة المضيفة للشركات الأجنبية فيما يلي:[1]

-الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال أو الانتاج أو التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وائتمان حكومي بأسعار فائدة مدعومة.و مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.

-تأمينات حكومية بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، كمخاطر تقلبات سعر الصرف.

➢ **الحوافز غير المباشرة (حوافز أخرى):** تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة وذلك من خلال معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي كاعتماد أسعار صرف خاصة، وإزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، وتزويدها بالأراضي والبنية

[1]-جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية "دراسة حالة مؤسسة، موبيليس، جازي، أوريدو"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017، ص:20.

الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وتقديم خدمات منخفضة التكاليف كالمساعدة في تحديد التمويل و المباني وامداد الاتصالات و الكهرباء وغيرها بأسعار أقل من أسعارها التجارية أو بمبالغ رمزية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق،في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق كما قد تكون في صورة الحماية من المنافسة الخارجية بفرض قيود على الواردات.[1]

- **الحوافز الجبائية**:يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الاعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام، والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية، وإعفاءات أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير.[2]

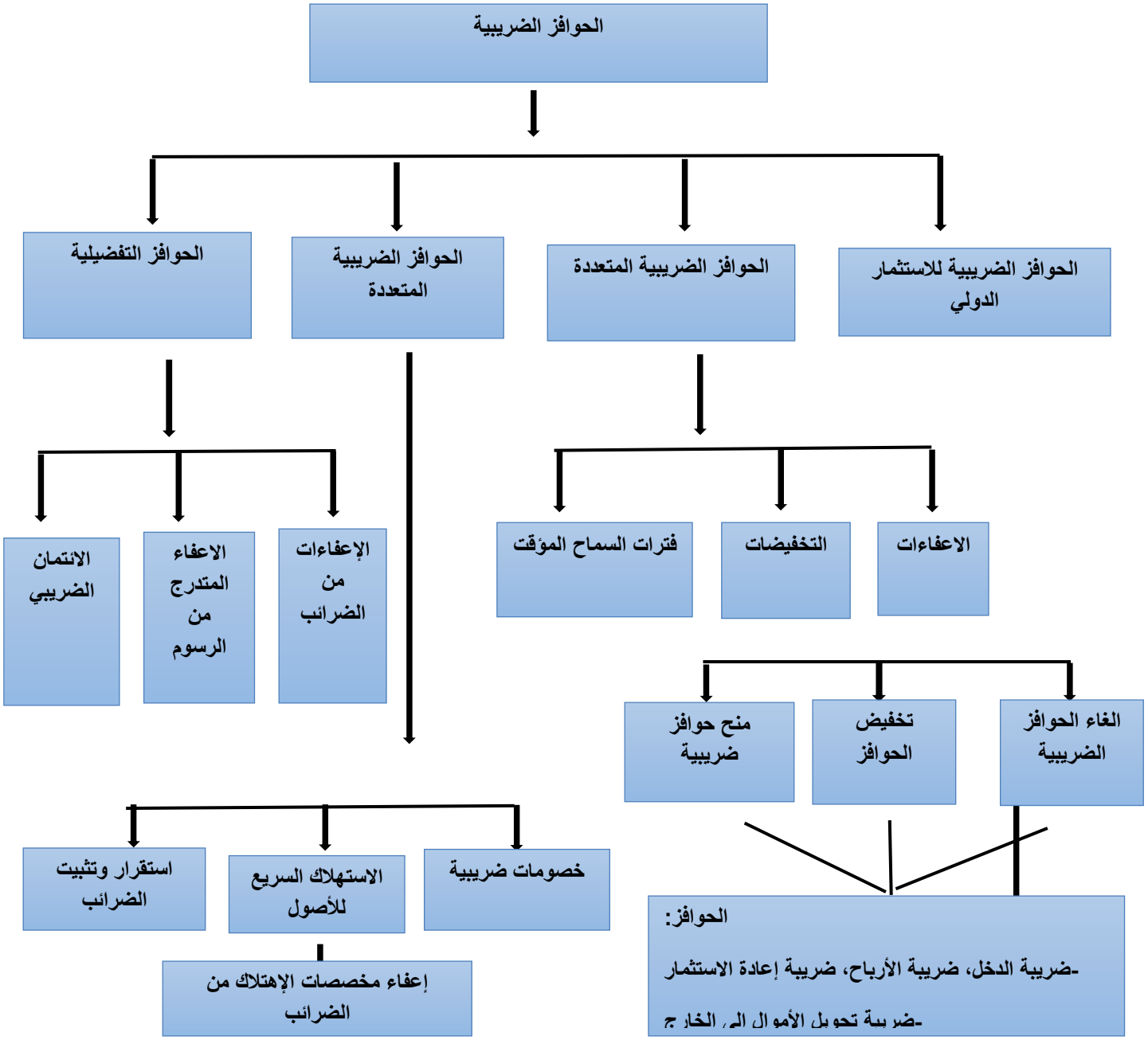
ويمكن إجمال هذه الحوافز في الشكل التالي:[3]

[1]–عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص ص: 22-24.

[2]- زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال "نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 120.

[3]– مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة "حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص:16.

الشكل رقم (1): يمثل هيكل نماذج الحوافز الضريبية



المصدر: مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ص:16

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم آثاره ومخاطره

لقد أدى تعقد وعدم وضوح موضوعات وجوانب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ظهور العديد من النظريات التي حاولت كل واحدة منها تحليله وتفسيره، حيث سنتناول في هذا المبحث أهم هذه النظريات، ونتطرق إلى أهم آثاره ومخاطره.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت العديد من النظريات المفسرة له، حيث سنعرض أهم تلك النظريات، وذلك بتصنيفها إلى نظريات تقليدية ونظريات حديثة.

❖ **أولا: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**

يمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

➢ **النظرية الكلاسيكية**[1]:

يفترض الكلاسيك أنالاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات ومن وجهة نظرهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدة مبررات يمكن تلخيصها كالتالي:

-صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.

-تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

-قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول

[1]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص ص: 367،368.

-إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.

➢ **النظرية النيوكلاسيكية:**

تعتبر هذه النظرية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا تحركات لرؤوس الأموال بين الدول، ونشأة هذه التحركات نتيجة اختلاف في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع، مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة ويرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلكالدول، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الانتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرته حيث تكون الانتاجية الحدية مرتفعة[1].

❖ **ثانيا: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**

هي أكثر النظريات شيوعا وهي على النحو التالي:

➢ **نظرية عدم كمال السوق:**

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، وتتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة وبالذات في جانب العرض حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الانتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجمها وضعف درجة التنوع فيها، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:[2]

-حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

-حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.

[1]- جابر سطحي، مرجع سبق ذكره، ص ص:3،4.

[2]-فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:180.

-كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الانتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

-تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.

-الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة

-تشدد اجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة.

- **نظرية الحماية:**

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الانتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث و التطوير و الابتكارات التكنولوجية والعمليات الانتاجية الجديدة و القيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة للاستثمارات وللوصول إلى أهدافها[1].

- **نظرية دورة حياة المنتج:**

يعد من أهم النماذج الاقتصادية التي فسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموذج (ver non1971) المعروف اختصارا بنموذج الPLC أو نموذج دورة حياة المنتج، وقد حاولت هذه النظرية من احداث نوع من الترابط ما بين نظرية التجارة الدولية ونظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقوم النموذج على وضع أي منتج جديد يدخل السوق في إطار دورة حياة، تعرف بدورة حياة المنتج والتي تقسم المنتج بدورها إلى مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج، سواء من حيث

[1]-فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:182.

تدفقات التجارة الدولية، أو من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقوم نموذج دورة حياة المنتج على تقسيم مراحل نمو أي منتج تمس مراحل أساسية[1]:

-**المرحلة الأولى**: التي يحتاج فيها المنتج إلى المزيد من أنشطة البحث والتطوير كذلك لابد من توافر سوق داخلي ذو طاقة استيعابية للمنتج الجديد بجانب القدرات التنافسية والتي تسمح لها من مواجهة المنافسين سواء في الداخل أو في الخارج وفي هذه المرحلة أيضا يستهلك المنتج داخليا فحسب في اقتصاد الدولة.

-**المرحلة الثانية**: وفيها يحقق المنتج الجديد مبيعات جيدة داخل السوق المحلي أو في الخارج.

-**المرحلة الثالثة**: عندما يصبح المنتج أكثر نمطية من شيوع المعرفة المستخدمة والفن الانتاجي وهذا يحدث استقرار الطرق والوسائل الفنية للإنتاج، بجانب انخفاض الحاجة إلى المزيد من أنشطة البحث والتطوير، وتظهر هنا أهمية اقتصاديات الحجم في العملية الانتاجية، والتي تكون مهمة لإشباع الطلب المتناهي على المنتج، سواء في الداخل أو في الخارج، ومن ثم تبدأ مجموعة الدول المقلدة في تنفيذ المنتج لديها رغبة منها في تحقيق إشباع طلب السوق المحلي على ذلك المنتج.

-**المرحلة الرابعة**: فيها تبدأ الدول المقلدة في الترويج للمنتج في أسواق الدول الأخرى.

- **نظرية الموقع**:

يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين "باري" و"دننج"، وترتكز هذه النظرية على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد بالعديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وكان محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقيمة اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الانتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات وبمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات و العوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة، كما يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدولة المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، كما أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف

[1]-إمام محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص:106،107.

الانتاج و التسويق و الادارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية، وهذا ما جاء به"دننج".[1]

وتقسم دراسة الإطار النظري لنظرية الموقع إلى اتجاهين بحسب الهدف:

-الاتجاه الأول: تتجه فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الموقع، بهدف الروابط الخلفية للعوامل الانتاجية.

-الاتجاه الثاني: تتجه فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الروابط الأمامية للعملية الانتاجية، ويتمثل الهدف الثاني في استغلال المزايا التي تتمتع بها المواقع والتي تعمل على خلق منافذها لمنتجاتها.[2]

- **نظرية الموقع المعدلة:**

تستند هذه النظرية إلى حد كبير على النظرية السابقة، ولكنها تجري تعديلا عليها، وإضافة عوامل أخرى إلى ما سبق والتي منها: العوامل الشرطية، العوامل الدافعة، العوامل الحاكمة، يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى رويوكوسيموندس اللذان اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بتلك المجموعات من العوامل، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الجدول التالي[3]:

[1]-سالم رشدي سيد، مرجع سبق ذكره، ص:69.

[2]-إمام محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111،112.

[3]-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص :404.

جدول رقم 1:العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

➢ **العوامل الشرطية:**	**أمثلة:**
1-خصائص المنتج/السلعة	1-نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جدة السلعة، متطلبات الانتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية...إلخ.
2-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	2-طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية...إلخ.
3-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	3-نظم النقل والاتصال بين الدول الو الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد، التجارة الدولية...إلخ.
➢ **العوامل الدافعة**	
1-الخصائص المميزة للشركة	1-مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
2-المركز التنافسي	2-المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية

➢ **العوامل الحاكمة** 1-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	1-القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
2-الخصائص المميزة للدولة الأم	2-القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3-العوامل الدولية	3-الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية، ص ص:405-106.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير مختلف الدراسات الحديثة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآثار الايجابية التي يحققها، حيث يمد الدول النامية ليس فقط برأس المال ولكنه أيضا يمدها بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب إدارة أكثر فعالية، وهذا ما يجعلنا نتطرق إلى مختلف الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

➢ **أثر الاستثمارالأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:**

يعرف ميزان المدفوعات بأنه البيان الذي يدل على جملة المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين دولة ما والعالم الخارجي، والتي تقضي إلى طلب العملات الأجنبية أو عرض العملات الأجنبية في فترة معينة كما أن التعامل مع ميزان المدفوعات أمر مهم ومحوري لا تستطيع أية خطة اقتصادية أو أي برنامج تصحيح وإنعاش اقتصادي أن يتجاهله، [1] وقد كان الهدف الرئيسي المضيفة هو علاج العجز المزمن في موازين مدفوعاتها، من خلال الآثار الايجابية التي نشأت عن زيادة التدفقات الداخلة اليها من العملات الأجنبية من المصادر الأجنبية الخارجية ويمكن تحقيق هذه الزيادة في التدفقات الناجمة عن المشروع الأجنبي بالصورة التالية:

[1]-محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:122.

-تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات السلع القابلة للتداول وعلى العناصر المستوردة التي تدخل في عملية الانتاج المحلي المرتبط بها.

- تركيز الانفاق الرأسمالي على شراء أصول محلية.

- إعادة الاستثمار في مشروع أرباح المشروع الأجنبي.

أما فيما يتعلق بالآثار السلبية على ميزان المدفوعات فإنه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمارس تأثيرا واضحا على موازين مدفوعات الدول المضيفة، من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الاستخدام الكثيف للموارد المستوردة من السلع والخدمات.[1]

➢ **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:**

يمكن وضع عدة اعتبارات من خلالها تناول كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة:[2]

-إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة وذلك من خلال تشجيع المواطنين على انشاء المشروعات وتقديم الخدمات اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

-إن دفع المستثمر الأجنبي إلى تسديد الضرائب المستحقة سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية كانت أم خدماتية أو تجارية، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.

[1]-محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:150.

[2]-عبد السلام أبو قحف، **نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص:149.

➢ **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم والتنمية الجهوية:** تتمثل في[1]:

1-**آثاره على التنظيم والإدارة:** إن إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على مستوى التنظيم والإدارة وهي تتجلى فيمايلي:

-تنفيذ برامج للتدريب والتنمية والإدارة في الداخل ومن طرف الدولة الأم.

-تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

-استفادة الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الإدارية.

-استفادة الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.

2-**آثاره على مستوى التنمية الجهوية:** إن التحفيزات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول المضيفة قصد الاستثمار في المناطق المحرومة أو النائية لها أثر إيجابي على التنمية الجهوية من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في:

➢ **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** بحيث لايشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من الأسواق الأخرى الكبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

➢ **خطر التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا مالا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد سترداد بالمقابل.

➢ **خطر تغيرات سعر الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر

[1]-بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص:74.

الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف، وبعد تحويلها إلى عملة البلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.[1]

- **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء من عناصر طرد المستثمرين الأجانب.
- **المخاطر السياسية:** تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتا أو بصفة نهائية أو الترع التعسفي لملكيته (التأميم) وهو أشد هذه المخاطر وتختلف هذه المخاطر من بلد لآخر.[2] وتتمثل هذه المخاطر فيمايلي:[3] نزع الملكية، المصادرة، التأميم.

[1]–هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية "دراسة قياسية (1980-2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص:24.

[2]–بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره،ص:122.

[3]– هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص:25.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهرة تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة لأخرى، وقمنا في هذا الفصل بتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، كما تطرقنا لأهم المكونات التي يحتوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في رأس المال الأولي والأرباح المعاد استثمارها، بالإضافة إلى رأس المال الآخر ومعاملات الدين بين الشركات بالإضافة إلى أشكاله والتي منها الاستثمارات الأجنبية الخاصة، الاستثمارات الأجنبية الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات، أما فيما يتعلق بمحدداته نجد لها عدة تصنيفات، فمنها المحددات التي صنفت إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية بالإضافة إلى عوامل إيجابية وعوامل سلبية، ومن حيث التأثير تقسم المحددات إلى نوعين تقليدية وغير تقليدية، بالإضافة إلى عرض دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم النظريات المفسرة له، ومخاطرهوأثاره.

الفصل الثاني

الإستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو الإقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من الموضوعات المهمة التي اهتم بها الباحثون الاقتصاديون، إذ يعد مؤشرا للسياسات الاقتصادية المتبعة في أي نظام اقتصادي، وعند مناقشة العلاقة السببية بين مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته نجد الاقتصاديين قد تباينوا في وجهات نظرهم، وقد توجهت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب وصولا إلى النظريات الحديثة، وهذا قد أدى إلى جعله والتنمية الاقتصادية مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي، إذ يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول،وبما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا قياديا في العديد من الاقتصاديات وبهذا يعزز من انتاج البلدان المضيفة، ولهذا قام العديد من الاقتصاديون بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، حيث اختلفت آراء النظريات الاقتصادية حول هذا الموضوع.

سنحاول في هذا الفصل تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وأهم النماذج الاقتصادية المفسرة له وعلاقة الاستثمار الأجنبي به، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنحاول من خلال المبحث الأول عرض الإطار النظري للنمو الاقتصادي وذلك بالتطرق إلى أهم مفاهيمه ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه وأهميته، أما في المبحث الثاني فركزنا على النماذج المفسرة للنمو وأهمها النظرية الكلاسيكية والكيتريةوالنيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، وفيما يتعلق بالمبحث الثالث فقد حاولنا تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال مجموعة من النماذج والنظريات (هارود-دومار، صولو، نماذج النمو الداخلي).

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد الموضوعات التي أخذت تستقطب اهتمام الباحثين الاقتصاديين، وواضعي السياسة الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي، فاختلفت مفاهيم النمو من حيث الزاوية التي ينظر منها إليه كما اختلفت الآراء في تركيبة النمو الاقتصادي وأسبابه وعوامله.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم المفاهيم المرتبطة به

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى عنصرين وهما تعريف النمو الاقتصادي وأهم المفاهيم المرتبطة به

❖ تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي فهي تختلف من اقتصاديلآخر ولهذا نحاول الوقوف علي أهمها، حيث يعرف على أنه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].كما أنه عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي، ووفقا لهذا فالنمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي[2]. ويعرف بأنه التغير "الزيادة" في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان[3].وهو زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية عكسه الركود والكساد[4].أما حسب بعض الاقتصاديين[5]، عرفه سيمون كازنت بأنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها، أما جون ريفوار عرفه التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل اليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد للنشر، الاسكندرية، 2009، ص: 71.

[2] محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2017، ص ص: 12،13.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد "التحليل الجمعي"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص: 283.

[4] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي "مبادئ وتطبيقات"**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص: 113.

[5] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص:13،14.

من خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء الخصائص التالية للنمو الاقتصادي[1]:

-النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل ولا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، وعليه:

معدل النمو =معدل نمو الدخلالقومي – معدل نمو السكان

-الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية مع استبعاد معدل التضخم وعليه:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

-الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة، سرعان ما تزول بزوال أسبابها ولا بد من استبعاد النمو العابر.

هناك أيضا عدة خصائص أخرى تتمثل في[2]:

-المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: لقد حققت كل الدول في الوقت الحاضر معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية.

-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: حيث أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج.

-المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية.

-المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي: لهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71-73.

[2] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص:53،54.

*الرشادة: يتم من خلال هذا تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة.

*التخطيط الاقتصادي: يكون له تأثير كبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية

*التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: يعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة.

*تحسين الاتجاهات والمؤسسات: وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة.

-إمداد الاقتصاد الدولي: تبين هذه الخاصية دور الدولة المتقدمة في الساحة الدولية.

❖ أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي

من أهم المفاهيم المشابهة للنمو الاقتصادي هي التنمية الاقتصادية والتي تعتبر ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي، إضافة إلى التخلف الاقتصادي.

➢ التنمية الاقتصادية[1]:

يقصد بها مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي أو المخرجات أو أنها معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد، ويقيس العلماء الاقتصاديون معدل التنمية بمقدار المخرجات أو المخرجات بالنسبة للشخص الواحد خلال فترة من الزمن تمتد لعشرة سنوات أو عشرون سنة، وهذا يستبعد الارتفاعات أو الانخفاضات، أو فترات الركود والطفرات الاقتصادية، وقد وجد علماء الاقتصاد الذين درسوا التنمية أنه لابد من وضع محرك التقدم الاقتصادي على أربع عجلات وهذه العجلات أو العوامل تتمثل في:

-الموارد البشرية: توفير العمالة، التعليم، الانضباط والحافز.

-الموارد الطبيعية: الأرض، المعادن، ونوعية البيئة.

-التكوين الرأسمالي: الآلات والمصانع والطرق.

[1]-بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط02، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2006، ص ص: 564،565.

-**التكنولوجيا**: العلم، الهندسة، والإدارة.

من أهم نظريات التنمية الاقتصادية ما يلي:

-**نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن**: تنص هذه النظرية على أن الدول النامية تدور في حلقة مفرغة من ناحية العرض والطلب على رأس المال، فمن ناحية العرض نجد أن انخفاض القدرة على الادخار في هذه الدول يعود بالأساس إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي، والناجم عن انخفاض الإنتاجية، أما من ناحية الطلب يعود لانخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد في تلك الدول.

-**نظرية النمو غير المتوازن**: من أهم رواد هذه النظرية هو العالم "هيرشمان" والذي يقول أنه لكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المفرغة وتكسيرها لا بد من اتباع أسلوب التنمية غير المتوازن، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل وإنما يمكن التركيز على بعض القطاعات الأساسية التي تنقذ بقية القطاعات الأخرى وتكون بمثابة حلقة الارتكاز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية[1].

تكمن العلاقة بين النمو والتنمية في النقاط التالية:

بالرغممنأنالنموالاقتصاديوالتنميةالاقتصاديةقديفهمانعلىأنهما يعبران عن الشيء نفسه، فانهما يختلفان اختلافات كبيرة فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة أما التنمية فتنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية، السياسية، الثقافية، والاقتصادية، حيث أن:

-النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه يكون مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والعلاقات الخارجية.

- التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي بمعدلات سريعة، إذاكانهذاالنموقائممنخلالالاعتمادعلىالخارجوزيادةالتبعيةالاقتصادية، والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية الاعتماد على الذات وفك الروابط والتحرر من قيود التبعية أو بصيغة أخرى

[1] محمود الوادي، إبراهيم فريس، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص ص:333،334.

منالممكنأنيحدثنموا قتصاديسريعدونحدوثتنميةاقتصادية،بسببعدمإتمامالتحولاتالهامةالتيتواكبعمليةالتنميةأوتسبقهافيالعمل ياتالتكنولوجيةالمؤسسيةوالثقافيةوالاقتصاديةوالسياسية.

-

منالممكنحدوثنموا قتصاديسريعدونحدوثتنميةاقتصادية،وذلكعندماينشأعدمتوازنبينتطورالاقتصادواحتياجاتالمجتمعم ثلافيتزايدالاختلالاتفيالمجالاتالاقتصاديةوالاجتماعية.

من خلال هذا يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو ومنه نستطيع القول أن التنمية مصاحب بالسعي إلى احداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات، ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار، ضمان الحياة الكريمة للأفراد، ويمكن وضع الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم(2-1): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع -يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. -لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. -لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	-عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد. -تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة -تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر:محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2017، ص:17.

[1] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16،17.

➢ **التخلف الاقتصادي**[1]:

يقصد بالتخلف الاقتصادي أنه الندرة الشديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الانتاج الأخرى خاصة العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من رأسالمال ومقارنته بالأرقام المماثلة، في الدول المتقدمة، وهو يعكس انخفاض وتدني متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ويقترح الاقتصادي سيمون كازنت ثلاث معان للتخلف الاقتصادي:

-التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة في الانتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

-التخلف يعني الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

-التخلف يعني الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي وخصائصه وأهم أنواعه

❖ **مقاييس النمو الاقتصادي**

تعد هذه المقاييس من المقاييس البسيطة وليست مركبة، وتتمثل هذه المقاييس في مايلي[2]:

➢ **المعدلات النقدية للنمو**:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات، ويمكن هنا إضافة معايير أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي التي تأخذ بها الدول عند اجراء التقديرات الخاصة بها، حيث تأخذ بعض الدول بمفهوم (مجمل الانتاج القومي)، بينما تأخذ دولا أخرى بمفهوم (مجمل الانتاج السلعي)، بمعنى أنها تقوم بحساب قيمة الانتاج المتداول في الأسواق فقط، وتغفل الانتاج الذي يتم استهلاكه داخل الوحدات الانتاجية ولا يطرح للتداول في الأسواق، وهو الشكل الأكثر انتشارا في البلدان المتخلفة.

---

[1] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75،76.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص: 118-121.

–معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو سنويا أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة، معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ومعدل نمو الدخل القومي.

–معدلات النمو بالأسعار الثابتة: مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الانتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم (عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة)، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

–معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يمكن استخدام العملات المحلية عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات المحلية من بلد لآخر،لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي سيد العملات الدولية، ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

- **المعدلات العينية للنمو:**

مع التأثير الكبير لارتفاع ازدياد السكان في الدول المختلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدل النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والخدمات.

- **مقارنة القوة الشرائية:**

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن ببلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و

التخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى)، ويعد هذا المقياس الجديد قفزة في مجال قياس معدلات التنمية.

❖ أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي وهي تختلف وفقا للآلية التي يعمل فيها النظام الاقتصادي وهي:

- **النمو التلقائي**: يدعى كذلك النمو العفوي وهو ينبع من تفاعل القوى الذاتية التي تمتلكها الدولة ويكون هذا النمو من النوع البطيء، والتدريجي والمتلاحق بالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى وهذا ما سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية[1].
- **النمو العابر**:هو النمو الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة، وسرعان ما يزول هذا النمو مع زوال تلك العوامل الخارجية فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار، ويسود هذا النوع بشكل كبير في البلدان النامية[2].
- **النمو المخطط(الموجه)**:هو الذي تخضع عوامله المختلفة لتوجيه وتخطيط شامل للموارد من قبل سلطة اقتصادية مركزية، لكن قوة وفعالية هذا النوع مرتبطة بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط لجميع المستويات، ويتطلب إحداث هذا النوع تغيير مبدئي في المؤسسات والبنية القانونية بغية تكوين سلطة اقتصادية مركزية[3].

وهناك تصنيف أنواع أخرى وذلك حسب درجة حدة النمو[4]:

---

[1] زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، الطبعة01، دار الأيام للنشر، 2018، ص ص:19،20

[2] ثامر علي النويران، حمود حميدي بن خالد، **أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد03، العدد02، الأردن، 2017، ص:53.

[3] زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[4] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص:93،94.

- **نمو واسع النطاق:** يتم الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي، كتوظيف المزيد من العمالة أو الآلات أو المواد.
- **النمو المكثف:** هو ما يعني أن النمو المحقق بشكل رئيسي راجع إلى استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية كزيادة القيمة المضافة، ادماج التقدم التقني داخل الاقتصاد، كفاءة الآلات، إعادة الهيكلة الداخلية للإنتاج.
- **النمو المحتمل:** هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك نظرا للموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى.
- **النمو المتوازن:** ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في توازن الميزانية العامة، ميزان المدفوعات والتشغيل الكامل.
- **النمو المتسارع:** يعني أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايده بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين وعادة ما يطلق على هذا النمو بالنمو الهندسي.
- **النمو الصفري:** يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة، كما يشترط أن يخضع معدل النمو إلى تزايد ثابت ومستمر.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وأهميته

❖ العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي نذكر منها:

- **القوى العاملة:**

ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته[1]، ويعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في العملية الإنتاجية، وذلك من ناحيتين، الأولى تتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، أما الثانية تتمثل في الحجم الساعي للعمل، إذ كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم

[1] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص:21.

الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.[1]

- **نسبة رأس المال إلى العمل:**

من المعروف منذ فجر التاريخ أن الانسان يستطيع أن ينتج باستخدام الآلة (حتى ولو كانت أداة بدائية)، أكثر مما ينتج بدونها ومازال هذا التصور صحيحا، فإن الكم الأكثر والأفضل من الآلات يمكن من زيادة الإنتاج، لدرجة أصبح معها الاعتقاد بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المصدر الأساسي للنمو، وكلما كانت هناك فرصة استثمارية غير مستغلة في اقتصاد ما فإنه يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية بزيادة حجم الموجود الرأسمالي، وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يزيد معدل النمو في الاقتصاد كلما زاد نصيب كل عامل هن المعدات الرأسمالية التي يعمل بها، ذلك لأن زيادة هذه المعدات كما أن أي تحسينات فنية تطرأ عليها تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل[2].

- **التقدم التكنولوجي:**

يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[3]، يعرف التقدم التكنولوجي على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[4].

- **رأس المال البشري:**

يكون النمو في رأس المال البشري عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة ومقدار التعليم أو التدريب والخبرة.

---

[1] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص:60

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 284.

[3] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص:21.

[4] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر–مصر–السعودية "دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص:10.

❖ أهمية النمو الاقتصادي

يمكن حصر أهمية وفوائد النمو الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

-زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

-زيادة رفاهية الشعب عن طريق الإنتاج ورفع معدلات الأجور والأرباح.

-يساعد في القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

-زيادة الدخل القومي بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الامن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

-التخفيض من حدة البطالة.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

حضي النمو الاقتصادي بالاهتمام الكبير من قبل الاقتصاديين، وذلك من خلال وضعهم لعدة نماذج ونظريات تفسره، بداية من النظرية التقليدية إلى نظرية النمو الداخلي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكيةوالكينزية للنمو الاقتصادي

❖ النظرية الكلاسيكية

تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في تفسير النمو الاقتصادي ومنهم آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس.

[1] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص:21.

➢ **نظرية آدم سميث (Adam Smith):**

بين آدم سميث في هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يحدث بصورة تراكمية فتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج مع توافر رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويزداد الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات التي تؤدي إلى توسيع حجم السوق وبالتالي زيادة أكثر في الإنتاج وهكذا تستمر عملية النمو الاقتصادي، وبهذا أشار إلى التغيرات التقنية المضمنة برأس المال التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، فبين أنه لا خوف من زيادة الإنتاجية والتراكم الرأسمالي طالما أن أي زيادة تحصل في الدخول تؤدي إلى زيادة مماثلة بالاستثمار.[1]

➢ **نظرية دافيد ريكاردو(David Ricardo):**

جعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي نظرا للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة وأنه لم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع لثلاث طبقات هي الرأسمالية، العمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالطبقة الرأسمالية بتوفيرها لرأس المال الثابت للإنتاج تسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، من ثم العمل على تكوين رأس المال و التوسع فيه، أما طبقة العمال الزراعيون يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الريع و الربح مصدران أساسيان لتكوين رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي[2].

يمكن حصر فكرة ريكاردو في[3]:

-الزراعة أساس التنمية، والنمو الاقتصادي يستند إلى النمو الزراعي.

-الأرباح مصدر التراكم الرأسمالي والادخار وسيلة تحقيقه.

-رفض أسلوب الضرائب الحكومية كأحد وسائل تحقيق التراكم الرأسمالي.

---

[1] زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى سالم، مرجع سبق ذكره، ص ص:24،25.

[2] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "دراسة تحليلية للفترة(2000-2012)"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص:58.

[3] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:68.

-التجارة الخارجية تعمل على زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

➢ نظرية روبرت مالتوس(Robert Malthus):

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية[1]،حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي[2].

➢ نظرية كارل ماركس(Karl Marx):

يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)،وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح(إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، و لم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن الأجور سترتفع مقابل انخفاض الأرباح.[3]

❖ النظرية الكينزية:

[1] وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[2] كبداني سيد حمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربي: دراسة تحليليةوقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص:36.

[3] حيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص:60.

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك[1]، وبهذا أوضح كينز أن الناتج يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا يرتبط بالاستثمار، فيركز التحليل على المنظمين من خلال الاستمرار مع بقاء الكفاية الحدية لرأس المال بمستوى أعلى من معدلالفائدة، والخلاف الرئيسي بين كينز والتقليديين يكمن في تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي فضلا على أن التحليل الكينزي اعتمد على جانب الطلب بينما التقليديون كان تركيزهم على جانب العرض وتحقيق الزيادة بالقدرة الإنتاجية المتوفرة، كما قلل من أهمية العامل التقني وكان تأكيده على أن العامل التقني هو أحد أسباب ظهور الركود الاقتصادي.[2]

- **نموذج هارود دومار:**

أعتمد نموذج هارود -دومار(Harrod -Domar) على أسس النموذج الكينزي مع التعديلات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال دمج فرضيات النموذج الكينزي وتصحيح نواقص النموذج التقليدي، فاستطاعا صياغة نموذج للنمو الاقتصادي.[3]

1/نموذج هارود[4]:

يعتبر الاقتصادي روي فورياس هارود(R.F.Harrod)من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث اقترح مجموعة من الافتراضات في نموذجه الذي يهدف إلى اثبات النمو المتوازن ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي:

-الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

[1] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص:26.

[2] زهرة حسن عباس التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص:29،30.

[3] زهرة حسن عباس التميمي، المرجع نفسه، ص: 30.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية "نظريات، نماذج، استراتيجيات"**، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص:96.

-تكون المدخرات دالة على الدخل، ويكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الـــدخل، مـــع تســـاوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي:

- **معدل النمو الفعلي(G)**: وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال أي:

$$G = \frac{S}{C} \ldots\ldots\ldots (1\text{-}2)$$

حيث: S: تمثل حجم الادخار الكلي ،C: معامل رأس المال.

لدينا:

$$C = \frac{I}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots (2\text{-}2)$$

حيث: I: تمثل حجم الاستثمارات المنفذة.

ΔY: نسبة الادخار إلى معامل رأس المال.

- **معدل النمو المضمون(Gw)**: يمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليـــه فإن:

$$G = \frac{S}{C_R} \ldots\ldots\ldots 2-3.$$

حيث: C_R: معامل الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

- معدل النمو الطبيعي(Gn): هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم الســـكان، والتـــراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة حيث:

$$G = Gw = Gn \ldots\ldots\ldots (2-4)$$

عندما يتحقق التعادل بين المعدل الفعلي ومعدل النمو المضمون (G=Gw) فهذا يؤدي إلى توفر القناعة لـــدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المضمون مع معدل النمو الطبيعي (Gw=Gn) فهـــذا يعني أنه ليس هناك إتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

2/نموذج دومار[1]:

نشر إفسي دافيد دومار(E.D.Domar) نموذجه في بحث أسماه التوسع والعمالة، واعتمد على عدة فرضيات لبناء نموذجه وهي:

-جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.

-ثبات المستوى العام للأسعار.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I.\delta \ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}2)$$

حيث:

- ΔY تمثل التغير في الدخل،I: حجم الاستثمارات

تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لا بد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة.

/النموذج العام (هارود-دومار):

تم صياغة أفكار هارود-دومار في شكل نموذج رياضي يعبر عنه كما يلي[2]:

$$g = \frac{S}{K/Y} \ldots\ldots\ldots\ldots (6\text{-}2)$$

حيث

g : معدل النمو.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص:98.

[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص:117،118.

S : معدل الادخار.

K : رأس المال.

Y : الدخل أو الناتج.

وقصد فهم كيفية صياغة معادلة النموذج يمكن اتباع الخطوات التالية:

لدينا الادخار الإجمالي (S): هو عبارة عن دالة تابعة للدخل:

$$S = sY \text{.....(7-2)}$$

حيث s: الميل المتوسط للدخل.

في حين يعرف الاستثمار بأنه التغير في رصيد المال:

$$I = \Delta K \text{.....(8-2)}$$

أما V يمثل معامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الـــدخل أو أنـــه حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

$$V = {}^{K}/_{Y} \text{ .....(9-2)}$$

$$K = V.Y \text{.....(10-2)}$$

بمفاضلة المعادلة رقم (2-10)نحصل على:

$$\Delta K = V.\Delta Y \text{ .....(11-2)}$$

$$V = {}^{\Delta K}/_{\Delta Y} \text{.....(12-2)}$$

بما أن شرط توازن الاقتصاد يتمثل في التساوي بين الادخار الإجمالي مع الاستثمار:

$$I = S \text{.....(13-2)}$$

من المعادلة (2-8) لدينا $I = \Delta K$ وبالاعتماد على المعادلة (2-11)يمكننا أن نصل إلى:

$$I = \Delta K = V.\Delta Y \text{ .....(14-2)}$$

بتعويض المعادلتين (2-14) و(2-7) في المعادلة (2-13) نحصل على:

$$sY = V.\Delta Y \ldots\ldots\ldots (15-2)$$

وبما أن معدل النمو g هو:

$$g = {\Delta Y}/{Y} \ldots\ldots\ldots (16-2)$$

ومنه:

$$g = \frac{s}{V} = \frac{s}{K/Y} \ldots\ldots\ldots (17-2)$$

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يعتبر نموذج صولو ونموذج ميد من أهم النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي حيث سنحاول في هذا المطلب تقديم هذين النموذجين.

❖ نموذج صولو:

يقوم نموذج صولو بدراسة مسار (سلوك) النمو الاقتصادي عن الاستخدام الكامل لكل من رأس المال والعمل وذلك بوضع عدة فرضيات:

1/فرضيات النموذج: قام صولو طرح عدة فرضيات لنموذجه منها:[1]

-الإنتاج دالة خطية متجانسة تابعة للعمل ورأس المال $Y = f(K,L)$ حيث K وL يمثلان رأس المال والعمل على الترتيب.

-الإنتاجية الحدية موجبة: $f' > 0$.

-تناقص الغلة بالنسبة لكل عنصر انتاجي: $f'' < 0$.

-نسبة ثابتة من الإنتاج ستدخر وتستثمر: $I = \frac{\Delta K}{\Delta t} = SY$

[1] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الرياضي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:181.

-العمل ينمو بنسبة ثابتة.

بالإضافة إلى تلك الفرضيات نجد:[1]

-مدخلات العمل تساوي قوة العمل وهو عدد الأشخاص الذين يبحثون عن العمل، أي النموذج لا يسمح بالبطالة، أي أن معدل البطالة ثابت.

-نسبة المشاركة لا تتغير مع مرور الوقت، أي أن معدل النمو من مدخلات العمل تساوي معدل نمو السكان.

-النموذج يتجاهل دور الحكومة بحيث لا توجد ضرائب ونفقات عامة والدين الحكومي، والاقتصاد المغلق.

2/ عرض النموذج: انطلاقا من أن هناك منتج واحد Y باستخدام عنصرين للإنتاج هما العمل (L) ورأس المال (K)، فإن الناتج الإجمالي للفترة(t) يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار (s) وثبات معدل نمو العمل (N) يمكن توظيف النموذج كمايلي:[2]

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز K_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل:

$$K^* = \frac{\Delta K}{\Delta t} \quad \text{.....(18-2)}$$

ومنه تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$K^* = s.Y \quad \text{.....(19-2)}$$

أي أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروب في اجمالي الناتج ونظرا لأن الناتج تم باستخدام كل من العمل ورأس المال فإن دالة الإنتاج تصبح:

$$Y = f(K, L) \quad \text{..... } (20-2)$$

بتعويض قيمة Y في المعادلة (2-19) نجد:

$$K^* = sf(K, L) \quad \text{.....(21-2)}$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما K وL وكلاهما دالة في الزمن.

[1] روبرت بارو، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين الصادق، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة1، دار الفكر، عمان،2013، ص ص:84،85.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص:115،116.

نظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n فإن معادلة العمل تصبح:

$$L_t = L_0.e^{nt} \ldots\ldots\ldots (22\text{-}2)$$

أي أن عرض العمل المتاح L_t يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (0) إلى الفترة(t) بمعنى الاستخدام الكامل للعمل المعروض، أي عمالة كاملة.

بتعويض قيمة L_t في المعادلة (2-21) نحصل على:

$$K^* = sf(K, L_0.e^{nt}) \ldots\ldots\ldots (22\text{-}2)$$

بحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن حساب مميز الإنتاج عبر الزمن، ومن المعادلة (2-20) نحصل على عائد العمل (الأجور) وعائد رأس المال(الأرباح).

$$W = \frac{\partial f(K,L)}{\partial L}$$

$$P = \frac{\partial f(K,L)}{\partial K}$$

3/النمط الممكن لنموذج صولو[1]:

نضع متغير جديد وهو نسبة رأس المال للعمل، $r = \frac{K}{L}$،وبالتالي تصبح:

$$K = rL = rL_0e^{nt}$$

نقوم بمفاضلة المعادلة بالنسبة للزمن نحصل على:

$$K^* = r^*L_0e^{nt} + nrL_0e^{nt}$$

نقوم بتعويض قيمة K^* في المعادلة (2-23) نحصل على:

$$(r^* + nr)L_0e^{nt} = Sf(K, L_0e^{nt})$$

نقسم عوامل f على L شريطة أن نضرب f في نفس العامل L وهكذا نجد:

[1]ROBERT.M.SOLOW, **A contribution to the theory of economicgrowth**, Quarterly journal of economics, Vol 70, No1,1956, PP:68 ,69.

$$(r^* + nr)L_0e^{nt} = SL_0e^{nt}f\left(\frac{K}{L_0e^{nt}}, 1\right)$$

وبالقسمة على العامل المشترك، مع أن: $r = \frac{K}{L_0e^{nt}}$ نحصل على:

$$r^* = sf\left(\frac{K}{L_0e^{nt}}, 1\right) - nr = sf(r, 1) - nr \ldots\ldots\ldots(24\text{-}2)$$

يمكن الوصول إلى المعادلة الأساسية للنمو، فبما أن $r = \frac{K}{L}$، فإن المعدل النسبي للتغير في r هو الفرق بين المعدلات النسبية للتغير لكل من K وL:

$$\frac{r^*}{r} = \frac{K^*}{K} = \frac{L^*}{L}$$

لدينا: $n = \frac{L^*}{L}$ فإن: $K^* = Sf(K, L)$

$$r^* = r\frac{Sf(K, L)}{K} - nr$$

بقسمة f على L، حيث $\frac{L}{K} = \frac{1}{r}$ نحصل على نفس المعادلة (24-2) وهي نفس المعادلة الأساسية.

❖ نموذج ميد:

يعتبر جوهان ميد (J.E.Meade) من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية حيث حاول توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن، وذلك بناءا على عدة فرضيات فكان نموذجه كالتالي:

1/فرضيات النموذج : أسس الاقتصادي ميد نموذجه وفقا للفرضيات التالية[1]:

-الاقتصاد مغلق مع وجود المنافسة الكاملة في أسواقه.

-ثبات عوائد السلعة.

-كل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم انتاجها محليا.

-الماكينات والآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد، مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص:108.

2/عرض النموذج[1]:

اعتمد ميد في بناء نموذجه على أن انتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية وهي:

*المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات(K).

*القدر المتاح من قوة العمل(L).

*القدر المتاح للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى(N).

*عامل الزمن المؤثر على المعلومات والفن الانتاجي(T).

يمكن التعبير عن النموذج بالشكل التالي:

$$Y = f(K, L, N, T)$$

بافتراض ثبات N فإن Y يزداد بزيادة العناصر الثلاث الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = V.\Delta K + w\Delta L + \Delta Y'$$

حيث:Δ :تعبر عن التغير.Y':للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة تغير المستوى التكنولوجي(T).

V : الناتج الحدي لرأس المال.

w : الناتج الحدي لقوة العمل.

يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K}\right] + \left[\frac{wL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L}\right] + \left[\frac{\Delta Y'}{Y}\right]$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو النسبي للناتج (Y).

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل النمو النسبي لمخزون رأس المال (K).

[1] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 196-201.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو النسبي لقوة العمل(I).

$\frac{\Delta Y'}{Y}$:معدل النمو النسبي في التقدم التقني خلال العام (r).

$U = \frac{VK}{Y}$:الناتج الحدي لرأس المال مع العلم أن $\frac{K}{Y}$تمثل جزء من الدخل القومي الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$Q = \frac{wL}{Y}$: الناتج الحدي النسبي للعمل مع العلم أن $\frac{L}{Y}$ تمثل جزء من الدخل القومي الذي يدفع كأجور للقوة العاملة.

على ذلك تصبح العلاقة الأساسية لمعادلة ميد على النحو:

$$.Y = U.K + Q.I + r \ldots\ldots\ldots (25-2)$$

من المعروف أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الأفراد وعلى ذلك تأخذ معادلة ميد الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي الشكل التالي:

$$Y - I = U.K - (1-Q)I + r \ldots\ldots\ldots (26-2)$$

هناك عامل هام ومؤثر على معدل نمو الناتج وهو المعدل السنوي لتراكم رأس المال.

$$U = \frac{VK}{Y} \quad \text{و} K = \frac{\Delta K}{K}$$

K:تمثل الإضافة لمخزون رأس المال، وهي تعادل المدخرات المستقطعة من صافي الدخل القومي وعلى ذلك فإن:

$$\Delta K = S.Y$$

ومنه:

$$K = \frac{\Delta K}{K} = \frac{S.Y}{K}$$

حيث: S.Y تمثل الإضافة السنوية لمخزون رأس المال من خلال المدخرات.

$$U.K = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{SY}{K} = VS$$

ومن ثم تصبح معادلة النمو الأساسية على النحو التالي:

$$Y - I = VS - (1 - Q)I + r \ldots\ldots\ldots (27 - 2)$$

إذا كان معدل نمو السكان ثابت تصبح المعادلة:

$$.Y = VS + r \ldots\ldots\ldots (2 - 28)$$

وإذا كان أيضا معدل النمو التكنولوجي ثابت فالمعادلة الأساسية لنمو الدخل تصبح:

$$Y = VS \ldots\ldots\ldots (2 - 29)$$

أي أن معدل نمو الدخل الفردي سيعتمد فقط على معدل تراكم رأس المال VS .

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في القاء الضوء على مصادر النمو وفشلها في تفسير التفاوت الشديد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والمتخلفة أدى إلى ظهور نظرية حديثة تسمى نظرية النمو الداخلي، ومن أهم نماذج هذه النظرية نموذجي Romer، نموذجRobelo.

❖ **نموذج(Romer ,1990)**[1]:

اعتبر رومر أن إنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة هي المصدر الأساسي للتقدم التكنولوجي، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية داخل الاقتصاد، ويضمن عدم الانخفاض السريع للناتج الحدي لرأس المال مع التراكم الرأسمالي و بالنسبة لرومر يتم تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين أساسيين هما:

***قطاع البحوث (قطاع إنتاج المعرفة)**:وهو يستخدم رأس المال البشري و الرصيد الحالي من التكنولوجيا ، وذلك لإنتاج المعرفة الحديثة (و التي تشمل التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية) .

***قطاع إنتاج السلع و المنتجات(السلع الرأسمالية او السلع النهائية)** : و هو يستخدم الموارد المتاحة لإنتاج السلع الرأسمالية و إنتاج الناتج النهائي.

[1] هدروق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53،52.

وانتهى رومر في هذا النموذج إلى أن الحماية التي يصيغها القانون للاكتشافات التكنولوجية من خلال نظام براءات الاختراع تعد حماية جزئية ، بالنظر إلى أنه إن كان يحظر استخدام المعرفة التكنولوجية في إنتاج سلعة ما ، فإنه لا يمنع استخدامها في إنتاج معرفة تكنولوجية أخرى ، مما مفاده أن لكل باحث الحق في استخدام المعارف و استغلالها في البحوث التي يجريها ، وبالتالي نجد أن:

$$A = \delta \cdot L_A \cdot \Delta A \ldots\ldots\ldots (30-2)$$

حيث:A: مخزون المعارف، ΔA:تغير هذا المخزون ،L_A: عدد الباحثين (حجم قوة العمل المخصصة لقطاع البحث).

وطبقا لهذه الصياغة فإن كل وحدة اضافية من اليد العاملة التي تخصص للبحث لا تزيد فقط مستوى التكنولوجيا، وإنما أيضا معدل نموها، بيد أن التخطيط لتقدم المعارف A من خلال زيادة عدد الباحثينL_A لا تعد شرطا أساسيا بخصوص النمو الداخلي أو الذاتي وإنما ينبغي أن تراعى بخصوص مخزون المعارف A.

ويلاحظ أن رأس المال لا يتمثل في تراكم متجانس، بل هو قيمة اجمالية لمجموع سلع متفاوتة

$$K = \sum_{i=1}^{A} Xi \ldots\ldots\ldots (31\text{-}2)$$

حيث Xi: تمثل الكمية الموجودة من كل نوع من أنواع رأس المال.

وينبغي أن يشتري المشروع الذي يصنع النوع المعطى من رأس مال البراءة التي تمنح التكنولوجيا ليتمتع بوضع احتكاري في انتاجها، ويلاحظ أن السلع الرأسمالية (الوسيطية) تنتج طبقا لتكنولوجيا مماثلة لإنتاج سلعة الاستهلاك:

$$K = Q - C \ldots\ldots\ldots (32\text{-}2)$$

وتنتج سلعة الاستهلاك المتجانسة طبقا للتكنولوجيا:

$$Q = L_y^{1-\beta} \cdot \sum_{i=1}^{A} Xi^{\beta} \ldots\ldots\ldots (33\text{-}2)$$

حيث: L_y كمية رأس المال التي تدخل في انتاج السلعة.

و يقصد رومر بذلك دالة قريبة من تلك المنصوص عليها لدى كوبدوغلاس بخصوص إيرادات الحجم الثابت، ومعا لأخذ بعين الاعتبار اختلاف أنواع رأس المال فإن مضاعفة مخزون رأس المال من خلال مضاعفة أي عنصر من عناصر رأس المال لا يوازي مضاعفة مجموع هذه العناصر ، فمرونة إنتاج رأس المال في الحالة الأولى هيβ، أما في الحالة الثانية فهي الواحد الصحيح.

وعلى هذا الأساس يمكن اعادة صياغة المعادلة(2-33) كما يلي:

$$Q = L_y^{1-\beta} \cdot A^{1-\beta} \cdot K^{\beta} \ldots\ldots\ldots (34-2)$$

معدل النمو المتوازن (g):

$$g = \frac{\delta L - {}^{\rho}/_{(1-\beta)}}{1 + {}^{1}/_{(1-\beta)}} \ldots\ldots\ldots (35\text{-}2)$$

معدل النمو الأمثل:

$$g = \delta L - \rho \ldots\ldots\ldots (2-36)$$

❖ **نموذج روبيلو(Robelo,1991):نموذجAK.**

افترض Robelo في نموذجه الغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي($\alpha = 1$)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[1]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots (37\text{-}2)$$

حيث:A : ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

K: رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية للرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج Solow كما يلي:

$$K = SY \ldots\ldots\ldots (38\text{-}2)$$

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53،54.

حيث عدد السكان ثابت.

من المعادلتين (2-37) و(2-38) يمكن استخراج المعادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA; \frac{\dot{K}}{K} = sA \ldots\ldots\ldots (39\text{-}2)$$

حيث Y: حجم الإنتاج وs:معدل الادخار.

ومن المعادلة (2-39) فإن معادلة نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، وبهذا فإن معدل النمو (g) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار(الادخار):

$$g = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = sA$$

❖ نموذج روبرت بارو (Robert Barro,1990)

يعطي نموذج تراكم رأس المال العام لروبرت بارو أهمية أكثر لدور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للهياكل القاعدية الضرورية لذلك، ويتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرة أو بطرق غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص والمتمثلة في التجهيزات القاعدية ورعاية واعداد وتأهيل رأس المال البشري، وهناك أيضا رأس المال العام الإنتاجي ورأس المال العام الاستهلاكي بحيث رأس المال العام الإنتاجي هو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص، بينما رأس المال العام الاستهلاكي هو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين ، و يترجم تأثير رأس المال العام على النمو من خلال نوعين من الآليات وهما[1]:

-آلية الاقتصاد الكلي: حيث أنه كلما كان الانفاق العام أكثر ارتفاعا كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي تترجم في تحقيق نمو دائم أكثر ارتفاعا.

-آلية تتعلق بالتكنولوجيات: حيث هناك أنواع من الانفاق تكون أكثر ملائمة لزيادة النمو من أنواع أخرى.

[1] حمداني محيي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009، ص:58.

بنى روبرت بارو نموذجه على عدة فرضيات وهي[1]:

افترض بارو أن دالة الإنتاج تنطوي على مخرجتان هما رأس المال والانفاق العمومي المنتج.

$$y_t = Ak_t^{1-\alpha}.g_t^{\alpha}$$

حيث :

g : معدل الانفاق العمومي الفردي المحدد بالضريبة، k: رأس المال الفردي.

❖ نموذج لوكاس(Lucas)

اعتمد لوكاس في نموذجه على عدة فرضيات منها:

-الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في إنتاج السلع والأخر في تكوين رأس المال البشري.

- كل الأعوان أحادية بمعني لا يوجد تباين لا في الاختبارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، عدد الافراد يساوي N.

ركز لوكاس على دور رأس المال البشري كمحرك للنمو، وحسب لوكاس هناك اختلاف بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، ولتراكم هذا الأخير مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية (إنتاجية العامل)، وتأخذ دالة الإنتاج حسب لوكاس الشكل التالي[2]:

$$Y = C + K^* + \delta K = AK^B(uH)^{1-B}$$

حيث: Y يمثل الإنتاج ،

K^* رأس المال العيني له والذي يعبر عن الجزء غير المستهلك في الإنتاج أي: $K^* = Y - C$، بينما يعطى تراكم رأس المال البشري بالعلاقة التالية:

$$H^* + \delta H = B(1-u)\ Hi$$

[1] ايمان بوعكاز، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)"**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2015، ص: 135.

[2] هدروق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:61.

حيث: δHمخزون رأس المال البشري و H^* هو تغيره ، (1-u): الوقت المخصص للتعلم، B يمثل مقدار الفعالية.

وتدل معادلة لوكاس أعلاه على أن لكل عنصر في دالة الإنتاج مردودية ثابتة و متراكمة ، و بما أن رأس المال الموسع يحتوي على كل من رأس المال العيني و رأس المال البشري ، فيظهر النمو الداخلي من خلال تكوين رأس مال بشري غير متناقص عند تراكمه.

المبحث الثالث: التأصيل النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النموالاقتصادي

حضي موضوع علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالعديد من الدراسات حيث اهتمت كل نظرية بتفسير وتحليل العلاقة الموجودة بينهما، وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى هذه النظريات بداية بالنظرية الكينزية من خلال نموذج هارود-دومار، ثم النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج صولو، وفي الأخير في نماذج النمو الداخلي.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج هارود-دومار

لفهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل هذا نموذج يجب الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الأجنبي، وكما هو معلوم فإن رصيد رأس المال يتكون من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي:[1]

$$K = I_d + I_f$$

حيثI_d: الاستثمار المحلي، I_f: الاستثمار الأجنبي، ومنه يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{I_d/Y + I_f/Y}{V}$$

$$g = \frac{s}{v} + \frac{I_f/Y}{V}$$ ومنه نستنتج $$s = \frac{I_d}{Y}$$

من خلال هذه النتيجة تبرز أهمية كل من رأس المال (المحلي، الأجنبي)والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة الدول النامية)الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر،

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص:120،121.

لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية المفاضلة بين البدائل الآتية.

*التنازل عن معدل النمو المستهدف.

*رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع.

*اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الخارجي.

*تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق المزيد من الاستقرار في اقتصاداتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

يلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يهدد استقرارها، أما البديل الثاني يواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي اتباعه حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي وذلك في حالة رفع سعر الفائدة بما يؤثر سلبا على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحا بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج صولو

في النماذج النيوكلاسيكية ينتج النمو الاقتصادي من عاملين هما التقدم التكنولوجي ونمو القوة العاملة، وهذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النمو، وطبقا لهذا النموذج يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون له تأثير على النمو الاقتصادي، ويعني ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون له أثر دائم

على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي[1].

ويمكن تلخيص تحليل صولو في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الآتي:[2]

-تعويض الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عن نقص المدخرات نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي حسب طبيعتها في تلك الدول.

الدور المهم الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي ، و بالشكل الذي يحفز على المزيد من النمو الاقتصادي في تلك الدول.

- أهمية الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في دالة الإنتاج لصولو.

-التأثير الضمني و غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي بالنسبة للدول المضيفة باعتبار أن التقدم التكنولوجي هو أساس تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، و يتحقق هذا الدور المهم من خلال الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي

يتم تقسيم الأثر الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلى أثرين مختلفين أولهما الأثر المباشر وثانيهما الأثر غير المباشر.

➢ الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

و يتحقق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال المساهمة في تكوين رأس المال المحلي ، و يعني هذا أن الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي علاقة تكاملية (أثر التكامل).[3]

---

[1] مجدي الشوربجي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص:259.

[2] هدروق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:50.

[3] هدروق أحمد، المرجع نفسه، ص:56.

الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول، وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات هي:[1]

1/قناة المنافسة: تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال انتاج الشركات المنافسة لها.

2/قناة التدريب: تنشأ قناة التدريب في حالة ما إذا كان إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول ، حيث أن تطور التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المضيفة لا يتأتى إلا مع تواجد قوة عاملة مدربة و مؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا. إن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب و تأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية، و انتقال العمالة المدربة و المؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى.

3/قناة التقليد:تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيا الأكثر تقدما ، أو الممارسات الإدارية الحديثة للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول.

4/**قناة الروابط:** تركز قناة الروابط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، فبالنسبة للروابط الأمامية تنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء، وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 262-264.

البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية على القيام بزيادة انفاقهم على البحوث والتطوير مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات، ويترتب على هذا حدوث زيادة في الإنتاجية . أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية)، فالعلاقة القوية بين الشركات الأجنبية "المشتري" والشركات الوطنية "البائع" من الممكن أن تتطور، لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات الوطنية، من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة أو المساعدة في انتاج منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

وتأخذ الآثار الخارجية الموجبة التي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أشكال هي: البحوث والتطوير، المعرفة الجديدة، تراكم رأس المال البشري.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل نستخلص أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث لا يتحقق هذا النمو إلا بوجود عوامل أساسية مثل العمل ورأس المال بنوعيه(النقدي والبشري) والتقدم التكنولوجي، وتطورت النظريات والنماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي مع مرور الزمن والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، الكيتزية، النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، ولقد اختلفت هذه النظريات في وجهات نظرهم بغرض تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث نجد أن النظرية الكيترية تعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار في الدول النامية، أما في نموذج سولو فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، ووفقا لنماذج النمو الداخلي فتكمن هذه العلاقة في أثرين وهما الأثر الإيجابي المباشروالأثر الإيجابي غير المباشر، حيث يتحقق الأثر الأول من خلال المساهمة في تكوين رأس المال، أما الثاني يتحقق إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية إيجابية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017 م)

تمهيد:

تعددت الطرق والمقاييس التي قامت بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، فمنهم من وجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي ومنهم من وجد علاقة عكسية، ونرى في معظم الدراسات التي تخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول النامية، فقد كانت النتائج أغلبها تشير إلى وجود أثر موجب ،وفيما يخص الجزائر فسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة أهم التطورات التي تبين مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأثره على النمو الاقتصادي وصياغة أهم الفرضيات الخاصة بالنظرية الاقتصادية الموافقة لتحديد هذا الأثر وذلك وفق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) ، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فقد حاولنا في المبحث الأول تحليل أهم التطورات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، أما في المبحث الثاني فركزنا على مفهوم النموذج المستعمل في هذه الدراسة القياسية (نموذج (SVAR))، وأهم الخطوات التي يتم اتباعها تقديره (اختبار الاستقرارية لأهم المتغيرات المستقلة ، تقدير نموذج (VAR) ، ثم تقدير نموذج (SVAR) وتحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين).

المبحث الأول: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 -2017)

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(1990-2017)

❖ **أولا. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:**

تتميز الجزائر بمزايا عديدة منها موقعها الجغرافي وتنوع الأقاليم المناخية والثروات الطبيعية الهائلةوالموارد البشرية التي تمكنها من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالإضافة إلى تلك المميزات الطبيعية نجد أن الدولة تسعى دوما إلى جلبه حيث قامت بمنح الكثير من الضمانات وتقديم الحوافز والتسهيلات، ولهذا سنحاول في هذا الجزء عرض تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2017).

الجدول رقم (3-1): يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال(1990-2017)

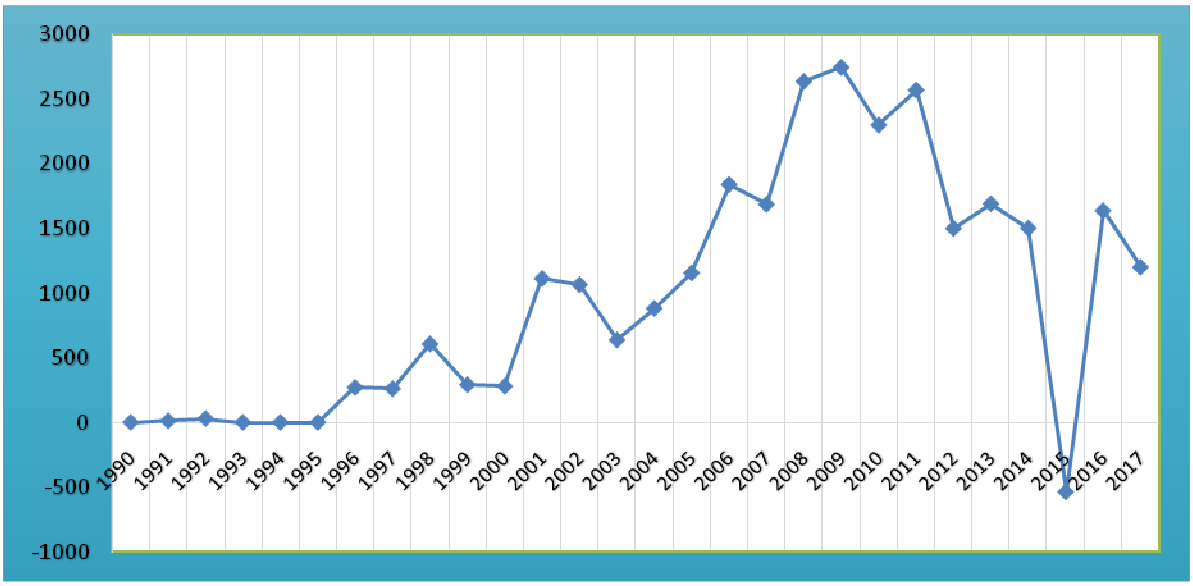
الوحدة:(مليون دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FDI	0,333	11,63	30	0	0	0	270	260	606,6	291,6
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FDI	280,1	1113,1	1065	637,88	881,85	1155,99	1841	1686,73	2638,6	2746,93
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
FDI	2300,36	2571,2	1500,4	1691,88	1502,2	-537,79	1638,26	1200,96		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية.

من خلال الجدول التالي يمكننا وضع منحنى يوضح مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

الشكل رقم (3-1): يوضح تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مؤشرات التنمية العالمية

من خلال هذا المنحنى يتبين لنا أن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرت بعدة مراحل وهي:

المرحلة الأولى (1990-1995):نلاحظ خلال هذه الفترة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شبه معدومة،وذلك راجع للوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر في ذلك الوقت من تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي بدوره يحد من إمكانية جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوطن.

المرحلة الثانية (1996-2011):شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تميزت الفترة 1996-2000 بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى[1]، أما بعد سنة 2001 شهدت هذه التدفقات تطورا كبيرا، ويمكن ارجاع ذلك إلى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 01-03الصادر في أوت 2001بخصوص الاستثمار[2]، ففي هذه السنة بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 1113.1 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2003 إلى 637.88 مليون دولار، وبعد سنة 2004 بقي حجم التدفقات في ارتفاع مستمر ليصل سنة 2009 إلى

[1] صياد شهناز، مرجع سبق ذكره، ص:76.

[2] هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر:1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص:95.

2746.93 مليون دولار، أما في سنتي 2010 و2011 سجلنا انخفاضا في التدفقات مقارنة بسنة 2009 وذلك راجع إلى انعكاسات الفترة التي عرفت الأزمة المالية العالمية(2008)، والإجراءات الجديدة المتعلقة بالقوانين التكميلية للمالية لسنتي (2009،2010) وفرض القاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع الشريك الأجنبي.

المرحلة الثالثة (2012-2017): في هذه الفترة تم تسجيل انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية أن وصل إلى (0.537.79-) سنة 2015مع أنه في سنة 2012 استقطبت 1500 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى تقلبات أسعار البترول(انخفاض أسعار البترول) التي ألحقت أضرارا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (تفسر هذه القيمة السالبة بأن قيمة الأموال "الأرباح ورأس مال الفترات السابقة " التي أعادها المستثمرون الأجانب إلى دول إقامتهم تجاوزت قيمة التدفقات الواردة إلى تلك الدولة)[1]، وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في قطاع النفط والغاز، وبعد هذه التدفقات السلبية ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي سنة 2016سجلت الجزائر 1638.26مليون دولار، بينما سنة 2017 عرفت تراجعا بنسبة 26% حيث بلغت التدفقات في هذه السنة 1200 مليون دولار.

❖ ثانيا. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (3-2): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2017)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FDI	0.0055	0.0220	0.0624	0	0	0	0.5751	0.5396	1.2588	0.5994
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FDI	0.5112	2.0332	1.8763	0.9399	1.0335	1.1201	1.5731	1.2496	1.5430	2.0031
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
FDI	1.4269	1.2854	0.7176	0.8066	0.7025	-0.324	1.0300	0.7049		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية.

[1] هدروق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:72.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني ، والجدول رقم (3-2) يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر فيشكل نسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 1990-2017، حيث يتضح لنا من الجدول السابق مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كانت شبه منعدمة في الفترة (1990-1995) ثم ارتفعت لتبلغ سنة2001نسبة 2,03% و بدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية 2003حتى وصلت 0,93% ثم ارتفعت عام 2004 وبقيت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2009 حيث بلغت هذه النسبة 2.003% وهي ثاني أعلى نسبة مساهمة بعد سنة2001، وبعد هذه السنة سجلت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا متواليا إلى غاية أن قدرت سنة 2015 ب (0.324-)أي كانت مساهمته في هذه السنة سلبية، وفي سنة 2016 تم تسجيل تحسن في هذه المساهمة ليسجل ما قيمته 1.03% ثم تنخفض سنة 2017 حيث بلغت 0.70% و منه يمكننا القول بأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تبقى ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطنية بنسب متفاوتة، فحسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تم التصريح خلال الفترة (2002-2017) ب901 مشروع، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

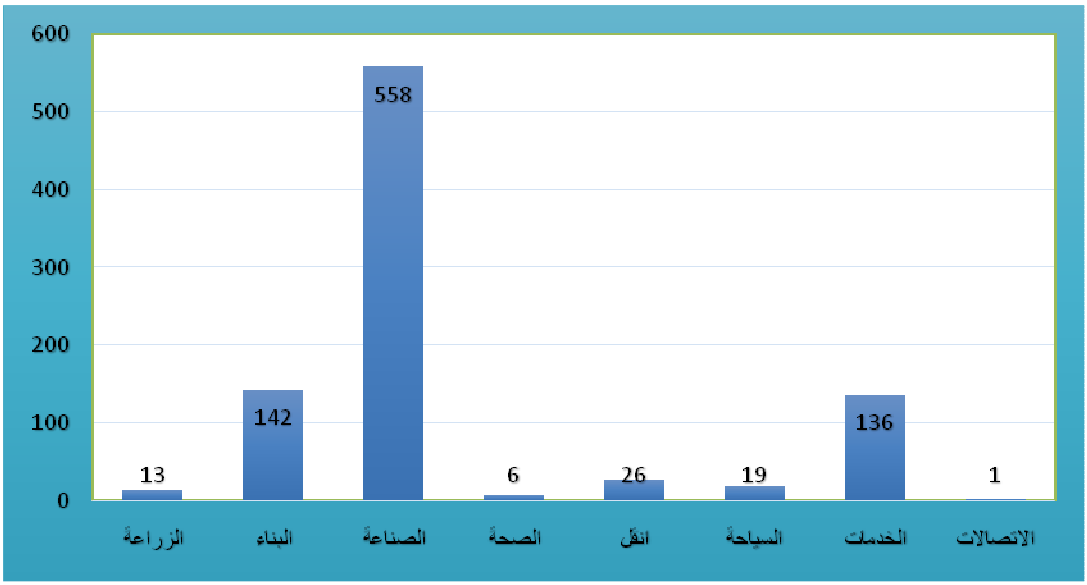
جدول رقم(3-3): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عـــــــدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصـــــــب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
انقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقـــع الالكتروني www.andi.dz

وفيما يلي شكل توضيحي لتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر للفتـــرة (2002-2017)

الشكل رقم (3-2):يوضح توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر للفترة (2002-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لصالح القطاع الصناعي حيث بلغ عدد المشاريع في هذا القطاع 558 مشروع وذلك بنسبة 61.93% من اجمالي المشاريع، وقيمة مالية قدرت ب 81.37% من قيمة مجموع الاستثمارات، وتوفير 81413 منصب شغل بنسبة 60.95% من اجمالي مناصب الشغل، وذلك لأن القطاع الصناعي يرتكز بشكل كبير على المحروقات، وبما أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هائلة مما يحفز رأس المال الأجنبي للوفود إلى هذا القطاع، أما في المرتبة الثانية نجد أن قطاع البناء استقطب 142 مشروع بنسبة 15.76% من اجمالي المشاريع بقيمة قدرت 3.28% وتوفير نسبة 17.91% منصب شغل ، كما استحوذ قطاع الخدمات على نسبة 15.09%من الإجمالي وذلك بجلب 136 مشروع بقيمة قدرها 5.20% من القيمة الاجمالية، أما القطاعات الأخرى لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية رغم أهميتها الكبيرة، فنجد قاع النقل قد حضي ب 26مشروع بقيمة 0.75% من الإجمالي، أما قطاعي السياحة والزراعة فلم يحظيا إلا بنصيب ضعيف جدا من المشاريع الاستثمارية بالرغم من أهميتهما، فقد جلبت هذه القطاعات ما نسبته 2.11% و1.44% على التوالي من اجمالي المشاريع بما قيمته 5.09% و0.23% على التوالي من القيمة الاجمالية، وذلك بالرغم مما تمتلكه الجزائر من إمكانيات وموارد في هذين المجالين، أما المراتب

الأخيرة فكانت من نصيب قطاعي الصحة والاتصالات فقطاع الصحة لم يسجل سوى 0.67% من اجمالي المشاريع وذلك بقيمة 0.54% من القيمة الاجمالية، في حين لم يستقطب قطاع الاتصالات سوى مشروع واحد بما نسبته 0.11% بقيمة 3.55% من القيمة الإجمالي للاستثمارات.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

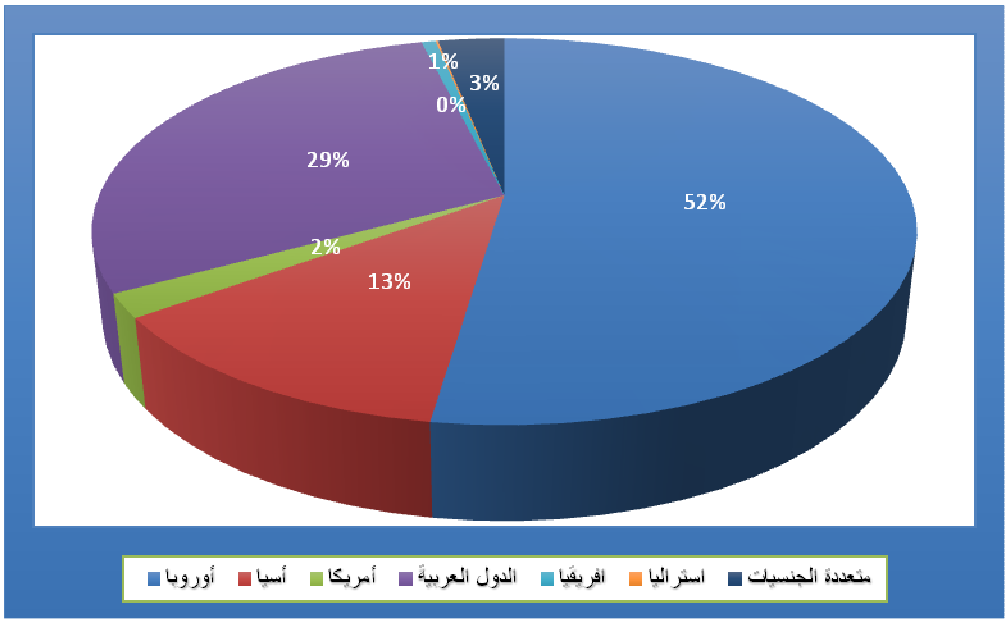
تستقطب الجزائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف مناطق العالم، حيث صرحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن الجزائر استقطبت90 مشروع أجنبي وهذه المشاريع موزعة على العديد من المناطق وهي كالتالي:

الجدول رقم (3-4): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
دول الاتحاد الأوربي	332	666499	44646
أسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
افريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الالكتروني: www.andi.dz.

الشكل رقم (3-2): يوضح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن أوربا هي أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، بحيث هيمنت على 472 مشـــروع من اجمالي المشاريع بقيمة 1148208 مليون دينار جزائري موفرة بذلك 78415 منصـــب شـــغل، ثم في المرتبة الثانية نجد أن الدول العربية استحوذت على 262 مشروع بقيمة 1057257 مليون دينار جزائري موفرة 34462 منصب شغل، لتأتي بعدها مشاريع الدولة الآسيوية حيث بلغت قيمتها 169732 مليون دينار جزائري وذلك من خلال 114 مشروع من اجمالي المشاريع موفرة بذلك 11761 فرصة عمل، أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتقدر قيمة مشاريعها ب 33160 مليون دينار جزائري حيث عـــدد مشاريعها هو 28 مشروع موفرة بذلك 4335 منصب شغل، أما فيما يخص أمريكا فقد حازت على 18 مشروع بقيمة 68813 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لدول افريقيا و أستراليا فيبقى عدد مشـــاريعها المستثمرة قليلة مقارنة بالدول الأخرى حيث عدد مشاريعها هو 6 و1 من اجمالي المشاريع على التوالي بمـــا قيمته 609 و264 مليون دينار جزائري على التوالي.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتجه الانحدار الذاتي الهيكلي (svar):

سيتم في هذه الدراسة تطبيق نموذج متجه الانحدارالذاتي الهيكلي (SVAR)،والذي يعد من النماذج الحديثة التي تكون جد ملائمة في دراسة التفاعلات الحركية ،ومن الموجب انه عند تطبيق نموذج(SVAR) لابد من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في دراسة هذا النموذج ومن ثم تطبيق نموذج (VAR) وبعدها تطبيق نموذج(SVAR)، بالإضافة إلى تحديد دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين.

المطلب الأول:اختباراستقراريه السلاسل الزمنية:

تعتبر هذه الدراسة شرطا ضروريا في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لتقدير نماذج (VAR)، وقد تمت هذه الدراسة باستعمال استراتيجية اختبارKwiatkowski-phillips-schmidt-shin(KPSS)

- **اختبارKPSS (KPSS Test ,1992)**[1]:

اقترح Kwiatkowski-phillips-schmidt-shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

1. بعد تقدير النماذج (2) أو (3) نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t + \sum_{i=1}^{t} \hat{e}_i$
2. تقدير التباين الطويل الأجل S_1^2 بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون.
3. حسب احصائية اختبار KPSS من العلاقة:

$$LM = \frac{1}{S_1^2} \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرارية): إذا كانت LM المحسوبة أكبر من القيمة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski-phillips-schmidt-shin (1992).
- نقبل بفرضية الاستقرارية: إذا كانت LM المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، الحامد للنشر، 2011، ص: 213.

المطلب الثاني:نموذجمتجه الانحدار الذاتي القانوني(VAR):

من أجل فهم طبيعة أداء الاقتصاد الكلي، ينبغي أن ينظر إليه على أنه نموذج ديناميكي احتمالي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية ، وهذا ما تعكسه حقيقة نماذج متجهات الانحدار الذاتي(Vevtorauto veression) والتي تعد أداة تجريبية مناسبة جدا لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات ، إن منهجية نموذج (VAR) مشابهة لنمذجة المعادلات الآنية ، أي أن هناك العديد من المتغيرات الداخلية معا، ولا توجد متغيرات خارجية في النموذج، وفي هذه النماذج يتطلب الاعتماد على بعض المعايير في اختبار وتحديد النموذج الأمثل من خلال معيار(Schwars) ومعيار(Likelihood) ومعيار (AIC).

يمكن كتابة نموذج متجه الانحدار الذاتي القانوني(VAR) ذو الدرجة P كما يلي[1]:

$$X_t = C + \phi_1 X_{t-1} + \ldots\ldots + \phi_p X_{t-p} + u_t = C + \sum_{i=1}^{p} \phi_1 X_{t-i} + \varepsilon_t \quad t=1,\ldots\ldots T.$$

حيث:

Φ: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للأخطاء وهي مصفوفة قطرية ذو البعد (n×n)

X_t : شعاع ذو البعد (n×n).

ε_t: شعاع التشويش الأبيض ذو البعد (n×1).

t: الزمن.

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR)

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) والمقدم من طرف Perotti and blanchard، من النماذج التي تستعمل مجموعة من القيود وفقا لما تمليه النظريات الاقتصادية بالإضافة إلى انه يسمح لنا بمحاكاة الصدمات الهيكلية (أي تبيان أثر الصدمات الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية) وهذه

[1] عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية (1970-2012)، مجلة الباحث، العدد14، 2014، ص87

الأخيرة تمثل حدود الخطأ العشوائي (أو البواقي) القانونية الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR) القانونية حيث تفسر هذه البواقي في معادلات ضمن نموذج (VAR)القانوني على أنها توليفات خطية لعدة أنواع من الصدمات.

يختلف نموذج (VAR) عن نموذج (SVAR) على أنه لا يتقيد بالنظرية الاقتصادية،عكس نموذج (SVAR) الذي يعتبر نموذج لمعادلات آنية يتم تمييزه باستخدام قيود مشتقة من النظرية الاقتصادية، بالإضافةإلى انه في هذا النموذج يتم قياس الآثار قصيرة الأجل، ويهتم بترتيب المتغيرات المستخدمة[1].

- يتم ايجاد معادلة (SVAR) انطلاقا من ايجاد معادلة الشكل المختزل لنموذج(VAR)

يمكن كتابة نموذج الشكل المختزل متجه الانحدار الذاتي (VAR) كما يلي[2]:

$$X_t = C + \sum_{i=1}^{p} A_i X_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$C(L)\, X_t = \varepsilon_t$$

حيث:

c تمثل متجه الحد الثابت ،وp تمثل فترات الإبطاء، و A_i هي مصفوفة معاملات النظاموتمثل متجه ε_t الأخطاء العشوائيةوتمدنا بالبواقي المختزلة التي تخضع للفرضيات التالية:

$$E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \Omega \qquad \text{و} E(\varepsilon_t \varepsilon_{t-i}') = 0$$

كما تمثل$C(L)$ هي مصفوفة الابطاء المتعدد الحدود مع L عامل للإبطاء، وX_t هو متجه المتغيرات المستقلة.

[1] فارس فوضيل، أمينة مغلاوي، الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي الأردني للفترة (1980-2009) "نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 23 أوت 2015، ص:12.

[2] حسن بلقاسم غصان وآخرون، هل تؤثر الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي (تحليل عبر نموذج بنيوي svar، ص:7 .

انطلاقا من البواقي المختزلة لنموذج(VAR) ، يمكن إعادة صياغة شكل النموذج الهيكلي(SVAR) للصيغة (1) كما يلي:

$$A\,X_t = C + \sum_{i=1}^{p} A_i^* X_{t-i} + \mathrm{B}u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:يمثلu_tمتجه الصدمات الهيكلية

انطلاقا من 1و2 نجد العلاقة التي تربط بين أخطاء الشكل المختزل ε_t والصدمات الهيكلية $\mathbf{u_t}$ والتي يمكن صياغتها كما يلي[1]:

$$Ae_t = \mathrm{B}u_t$$

حيث تمثل A المصفوفة التي تسمح لنا بنمذجة الفرضيات، وتكون عناصر قطرها تساوي 1،أما بالنسبة للمصفوفة B فهي المصفوفة التي تتعلق بالمعاملات الهيكلية.

- من أجل تقدير مصفوفات عوامل التعامد، نحتاج إلى تقديم قيود تحديد إضافية، والتي يمكن تحديدها إما في شكل نص أو في شكل مصفوفات.

✓ يمكن صياغة المعادلة السابقة في شكل مصفوفات كالتالي:

$$\begin{pmatrix} 1 & \cdots & \mathrm{a_{1n}} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \mathrm{a_{n1}} & \cdots & 1 \end{pmatrix}_{(\mathrm{n\times n})} \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \end{pmatrix}_{n\times 1} = \begin{pmatrix} B_{11} & \cdots & B_{1p} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ B_{n1} & \cdots & B_{np} \end{pmatrix}_{n\times p} \begin{pmatrix} u_{1i} \\ u_{2t} \\ u_{3t} \end{pmatrix}_{n\times 1}$$

✓ كما يمكن صياغة المعادلة في شكل قيود كالتالي:

$$\mathrm{e_1} = \mathrm{b_{11}u_1}$$

$$e_n = -a_{n1}c_1 - a_{n2}c_2 + b_{n3}u_3$$

- أما فيما يخص معادلة المدى القصير فهي على الشكل:

$$\Psi_0 = A^{-1}B \leftrightarrow \Psi_i = A_1^i \Psi_0$$

[1]Kemal bagzibagli ,workshop on advanced time series econometrics with eviews,easternmediterranean university,p81

حيث: A_1 يدل على معاملات النموذج المختزل ل(VAR)

- معادلة المدى الطويل المعادلة التالية:

$$\Psi_\infty = \sum_{i=p}^{\infty} A_1^i \Psi_0$$

تحديد الصدمات الهيكلية [1]: من أجل تحديد هذه الصدمات يجب تشكيل المصفوفةP التي تحقق العلاقة التالية: $\varepsilon_t = pu_t$ والتي يمكن تحديد معاملاتها عن طريق ثلاث أنواع من القيود:

1. قيود الاستقلالية الاحصائية: التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية وعددها $\frac{n(n-1)}{2}$.
2. قيود التسوية: التي عددها n وهي تتعلق في اغلب الأحيان بقطر المصفوفة التالية: $P.P' = \Omega$ حيث أن Ωهي مصفوفة التباين المشترك للبواقي العشوائية.
3. القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكيات الاقتصادية وعددها $\frac{n(n-1)}{2}$

لقد اعتمد perotti ، وشكوري وأخرون في تحديد مصفوفة الانتقال على الطريقة التالية:

- كتابة المساواة $\varepsilon_t = pu_t$ على النحو التالي:

$$A\,\varepsilon_t = B\,u$$

حيث:

$$P=A^{-1}B$$

هذه المصفوفة هي التي تسمح بايجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه اضافة إلى الاحصاءات الموافقة لكل عامل،

-تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين Aو B بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية،

[1] فارس فوضيل، أمينة مغلاوي، مرجع سابق، ص128

كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الأخر خلال نفس السنة(أي ان هذا العنصر سيأخذ قيمة 0) أو العكس بافتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر a_{jk} (قيود اقتصادية).

- **تحليل التباين ودوال الاستجابة[1]:**
- **تحليل التباين:**

يوضح هذا التحليل دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة في تفسير التقلبات الظرفية.

- **دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية:**

تعتبر غرضا رئيسيا عند استعمال نموذج(SVAR)، التي تمنح عدة تأويلات اقتصادية انطلاقا من البواقي المختزلة لنموذج(VAR) كما انها دوال توضح استجابة كل متغير للانحرافات والتغيرات الفجائية في المتغيرات الأخرى حيث يمثل الخط الأزرق الاستجابة للصدمة وكيفية تغيرها عبر الفترات الموالية (10 فترات في أغلب الأحيان) .

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بعرض متغيرات الدراسة وتقديم الإطار النظري لنموذج متجه الانحـــدار الذاتي الهيكلي ثم نتطرق للدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا الجزء إلى التعريف بالنموذج المستخدم بالإضافة إلى دراسة وصـــفية لمـــتغيرات الدراســـة والارتباط فيما بينها.

[1] عبد الله قوري يحي، مرجع سابق، ص90

❖ **تقديم النموذج والتعريف بالمتغيرات:**

سنقوم في هذه الدراسة بمحاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة المحددة ما بين (1990-2017)، حيث تم استخراج بيانات هذه الدراسة من مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2018 باستثناء متغير رأس المال البشري فتم الحصول على هذه البيانات من قاعدة Barro.

سنعتمد في هذه الدراسة نموذج الاقتصادي مشتق من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، بحيث أن مستوى الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على عناصر الإنتاج المعروفة، وهي رأس المال العيني(K)، عنصر العمل(L) ورأس المال البشري (H)، كما أضيف الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) إلى النموذج، وهذا النموذج يستند إلىنماذج النمو الداخلي وإلى العديد من الدراسات السابقة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي منها .

يتم صياغة الدالة على النحو التالي:

$$LGDP = f(LK, LL, LFDI, LH)$$

حيث أن:

LGDP: تمثل لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مقاسا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010.

LK: اجمالي تكوين رأس المال كنسبة من اجمالي الناتج المحلي.

LL: يمثل لوغاريتم اجمالي القوى العاملة.

LH: يمثل لوغاريتم رأس المال البشري والمعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة للفئة 15سنة فما فوق.

LFDI: يمثل لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي.

ملاحظات:

-بما أن الدالة هي دالة كوب دوغلاستم إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع المتغيرات، وذلك لأنه يساعد على التخلص من ضغوطات الاتجاه العام على المتغيرات من جهة، ومن جهة ثانية تقليص قدر الإمكان

حجم التقلبات في السلاسل الزمنية، كما أن استخدام الشكل اللوغاريتمي يحقق نتائج ذات جودة توفيق عالية، نظرا إلى تحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي.

– بما أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر يحتوي على قيمة سالبة تقدر ب (-0.324) فلا يمكننا ادخال اللوغاريتم النيبيري عليها إلا عند زيادة هذه االسلسلة بعدد موجب يفوق ذلك العدد السالب، ولذلك قمنا بإضافة العدد (0.4) إلى كل مشاهدات سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (3-5): يوضح بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	LGDP	LK	LL	LH	LFDI
Mean	8.277793	3.513153	16.06249	1.771473	0.002182
Median	8.302076	3.442987	16.08852	1.728284	0.149537
Maximum	8.482130	3.926105	16.30923	1.960095	0.889234
Minimum	8.059876	3.111156	15.68493	1.556037	-2.579882
Std. Dev.	0.146187	0.232110	0.190835	0.120154	0.774985
Jarque-Bera	2.945092	1.432860	1.930073	1.554877	16.27508
Prob J-B	0.229341	0.488493	0.380969	0.459582	0.000292

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل من المتغيرات LGDP, LK, LL, LH تخضع للتوزيع الطبيعي وذلك بمقارنة قيمة احتمال Jarque-Bera بقيمة 0.05 فنجد أن كل الاحتمالات أكبر من 0.05 ولذلك نقول أن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة LFDI فهو لا يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة الاحتمال أقل من 0.05، و نلاحظ أيضا أن كل المتغيرات لها استقرار نسبي بين القيم وعدم تشتت قيمها عن متوسط حسابها وتمركزه حوله باستثناء متغير LFDI الذي بلغت أعلى قيمة له 0.889 وأدنى قيمة -2.579 وقدر المتوسط الحسابي له 0.0021 وهذا ما يدل على أن القيم متشتتة وغير متمركزة حوله ، ولهذا يمكن أن نستنتج أن هناك قيما شاذة في هذا المتغير سنحاول الكشف عنها ومعالجتها.

➢ **تشخيص القيم الشاذة في المتغيرات المستقلة و المتغير التابع :**

توجد عدة طرق للكشف عن القيم الشاذة منها طريقة الرسم الصندوقي وطريقة الكشف عن القيم الشاذة في المتغيرات المستقلة وذلك باستخدام المصفوفة القطرية، بالإضافة إلى الكشف عن القيم الشاذة في المتغير التابع بالاعتماد على بواقي ستيودنت المحذوفة

1/ الكشف عن القيم الشاذة في المتغيرات المستقلة و المتغير التابع :

للكشف عن المشاهدات الشاذة في المتغير المستقل نستخدم قيم الرافعات أما في المتغير التابع تستخدم قيم بواقي ستيودنت المحذوفة. والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): نتائج الكشف عن المشاهدات الشاذة في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Obs.	Resid.	Hat Matrix	RStudent	Hi>0.35	|α| > 2.06
1990	0.111481	0.233746	3.927972		3.927972
1991	0.025623	0.257962	0.711389		
1992	0.020454	0.179679	0.537500		
1993	-0.020875	0.125710	-0.531297		
1994	-0.077239	0.110158	-2.125722		-2.125722
1995	-0.076108	0.104394	-2.080321		-2.080321
1996	-0.012116	0.128394	-0.307523		
1997	0.012075	0.261648	0.333117		
1998	-0.028303	0.116085	-0.720195		
1999	-0.015382	0.106896	-0.386182		
2000	0.030804	0.243898	0.851379		
2001	-0.018275	0.121799	-0.463374		
2002	-0.042662	0.102602	-1.093455		

2003	-0.005658	0.131373	-0.143611		
2004	-0.028777	0.221923	-0.782066		
2005	0.008628	0.302804	0.244671		
2006	0.037661	0.163796	0.995549		
2007	0.023386	0.089072	0.583877		
2008	0.015403	0.074063	0.379737		
2009	-0.048741	0.247899	-1.385767		
2010	0.012159	0.126291	0.308253		
2011	0.038587	0.117895	0.993038		
2012	0.031021	0.106197	0.786709		
2013	-0.022016	0.099592	-0.552433		
2014	0.015560	0.124815	0.394694		
2015	-0.008142	0.758742	-0.393348	0.758742	
2016	0.004375	0.194431	0.115296		
2017	0.017078	0.148139	0.439461		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتم الكشف عن القيم الشاذة في المتغيرات المستقلة من خلال عناصر القطر الرئيسي للمصفوفة HatMatrix (h_{ii})، حيث تعتبر المشاهدة شاذة إذا تجاوزت $hii > \frac{2(p)}{n} = \frac{2*5}{28} = 0.357$ ،

وعليه نلاحظ من الجدول أعلاه أن المشاهدة 2015 تعد مشاهدة شاذة حيث قيمتها هي 0.7587، أما بالنسبة للمتغير التابع فيتم الكشف عن القيم الشاذة به عن طريق بواقي ستيودنت المحذوفة وذلك بمقارنةالقيمة المطلقة لقيم بواقي ستيودنت المحذوفة مع قيمة توزيع t أي $|d_i^*| > t_{\alpha,n-p-1}$

فإذا تجاوزت قيمة باقي ستيودنت المحذوف لأي مشاهدة قيمة t تعد مشاهدة شاذة في المتغير التابع، يتضح

من الجدول أعلاه أن قيم باقي ستيودنت المحذوف التي تزيد عن قيم $t_{0.5,22} = 1.71$ هيثلاث حالات شاذة وهي سنة1990 1994 و1995 على التوالي.

-قياس أثر المشاهدات الشاذة المؤثرة على معلمات النموذج:

هناك العديد من المقاييس لقياس أثر المشاهدات الشاذة المؤثرة علي قيم المتغير التابع المقدرة و معاملات النموذج و الأخطاء المعيارية.

الجدول رقم (3-7): نتائج قيم DFFITS وقيم COVRATIO وقيم DFBETAS

Obs.	DFFITS	COVRATIO	LK	LL	LH	LFDI	C
1990	-2.169469	0.114348	0.961232	-0.534278	-0.274326	0.050542	0.596819
1991	-0.419442	1.502152	0.259500	-0.109399	-0.065045	0.043627	0.117578
1992	-0.251556	1.426302	0.120748	-0.089364	-0.003727	0.021492	0.094994
1993	0.201463	1.340251	-0.020137	0.057492	-0.018261	0.044648	-0.062813
1994	0.747926	0.551525	-0.054845	0.184316	-0.067287	0.223992	-0.200834
1995	0.710249	0.568139	0.000670	0.224101	-0.153880	0.230362	-0.235627
1996	0.118029	1.402463	0.068719	0.056308	-0.068289	-0.013753	-0.059873
1997	-0.198301	1.649443	-0.171816	-0.040814	0.096565	-0.029188	0.046147
1998	0.260996	1.257518	0.090235	0.138317	-0.136713	-0.134384	-0.145494
1999	0.133605	1.351926	0.102021	0.014482	-0.046361	0.018131	-0.018234
2000	-0.483544	1.404604	-0.442990	0.027035	0.142916	-0.158258	-0.015981
2001	0.172566	1.354695	0.069861	0.019133	-0.029745	-0.082630	-0.024004
2002	0.369731	1.068125	-0.063888	-0.086595	0.143021	-0.181530	0.078697
2003	0.055850	1.431059	0.002576	-0.043634	0.042438	0.011936	0.042589
2004	0.417669	1.399450	-0.118560	-0.331318	0.374000	0.055638	0.326898
2005	-0.161245	1.767137	0.020284	0.140570	-0.144752	-0.036472	-0.138592
2006	-0.440614	1.198193	-0.070936	0.330593	-0.290229	-0.038234	-0.324019
2007	-0.182578	1.269552	0.017465	0.116051	-0.111448	0.003209	-0.115923

2008	-0.107397	1.305442	0.033224	0.010121	-0.017062	0.050818	-0.011585
2009	0.795590	1.092762	-0.592339	0.251208	-0.026588	-0.549197	-0.233324
2010	-0.117195	1.398944	0.023873	-0.061063	0.060667	0.066060	0.057634
2011	-0.363038	1.137077	-0.094807	-0.141527	0.221426	0.110646	0.132245
2012	-0.271174	1.216295	-0.097730	-0.026659	0.116209	-0.034608	0.017934
2013	0.183726	1.294705	-0.009948	-0.027866	-0.008811	0.016661	0.035571
2014	-0.149054	1.377538	0.030300	-0.052621	0.064800	0.024049	0.046143
2015	0.697562	4.998331	0.073557	-0.272798	0.121215	0.619128	0.290665
2016	-0.056643	1.535651	0.028287	-0.022884	0.018537	0.022793	0.020499
2017	-0.183261	1.403389	0.037727	-0.056019	0.074052	0.022954	0.047520

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

-قياس التأثير على القيم المقدرة حسب مقياس فروقات التوفيق DFFITS:

لتشخيص الحالات المؤثرة على قيم المتغير التابع المقدرة فتعتبر المشاهدة مؤثرة إذا كان $|DFFITS| > 1$

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن المشاهدةالتي تجاوزت قيمةDFFITS المطلقة لها الواحد هي المشاهدة الأولى، حيث بلغت قيمتها 2.169.

-قياس الأثر على القيم المعيارية حسب مقياس COVRATIO

تعتبر المشاهدة مؤثرة على قيم الأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار إذا كانت قيم COVRATIOتقع خارج المدى التالي: $1 - \frac{3(p)}{n} = 0.46 < COVRATIO < 1 + \frac{3(p)}{n} = 1.53$، ومنالنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن هناك أربع حالات مؤثرة على قيم الأخطاء المعيارية وهم1990، 1997، 2005، 2015 ومنه تعتبر القيمتين 1990و 2015 قيمتين شاذتين ومؤثرتين على قيم الأخطاء المعيارية.

-قياس الأثر على معاملات الانحدار حسب مقياس DFBETAS:

تعتبر المشاهدة مؤثرة معاملات الانحدار إذا كانت القيمة المطلقة لمقياسDFBETASتفوق قيمة الواحد، ومن النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد مشاهدات شاذة مؤثرة على معاملات الانحدار.

- **-معالجة القيم الشاذة**

بعد الكشف عن وجود قيم شاذة ومعرفة مدى تأثيرها سنقوم في هذه المرحلة بمعالجة الحالات التي توجد بها هذه القيم وذلك باستعمال طريقة متوسط البتر وتتلخص خطوات هذه الطريقة بترتيب العمود المشخص بأنه توجد به قيما شاذة تصاعديا أو تنازليا ثم حذف أكبر قيمة وأصغر قيمة من هذه البيانات، ثم إيجاد الوسط الحسابي للقيم المتبقية (n-2)، وهذه القيمة الموجودة تمثل تقديرا للقيم المحذوفة.

❖ **دراسة الارتباط بين المتغيرات**

الجدول رقم(3-8): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	LGDP	LK	LL	LH	LFDI
LGDP	1				
LK	0.795248	1			
LL	0.859908	0.738303	1		
LH	0.803583	0.806902	0.948903	1	
LFDI	0.561927	0.332060	0.747552	0.589039	1

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج، حيث نلاحظ أن هناك علاقة طردية وقوية جدا بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبقية المتغيرات ، حيث أعلى ارتباط كان بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولوغاريتم اجمالي القوى العاملة، أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فله أقل معدل ارتباط مقارنة بباقي المعدلات مع بقية المتغيرات الأخرى حيث نلاحظ أن معدل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المادي بلغ قيمة (0.332060)، أما فيما يخص ارتباطه بلوغاريتم اجمالي القوى العاملة فنلاحظ وجود ارتباط قوي بينهم قدر معدله (0.747552)، أما فيما يخص المتغيرات المستقلة الأخرى فيمكن القول أن هناك علاقات مهمة بينها فنلاحظ أن أكبر معدل

ارتباط هو بين لوغاريتم رأس المال البشري ولوغاريتم اجمالي القوى العاملة حيث بلغ معـــدل الارتبـــاط بينهما (0.948903).

المطلب الثاني: نتائج اختبارات جذر الوحدة وسببية غرانجر

بِنَاءًا على الجانب النظري المذكور سابقا سنحاول عرض النتائج في هذا المطلب بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار سببية Granger كالتالي:

❖ **أولا. دراسة الاستقرارية:**

لاختبار وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية محل الدراسة سنعتمد على اختبـــار KPSS، والنتـــائج كالتالي:

الجدول رقم(3-9): نتائج اختبار KPSS لجذر الوحدة للمتغيرات

المتغيرات		المستوى(level)		الفرقالأول (first difference)	
		اتجاه عام وثابت	حد ثابت	اتجاه عام وثابت	حد ثابت
LGDP	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.104557 (0.14600)	-	-	-
LK	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.167532 (0.14600)	-	-	0.262150 (0.46300)
LL	القيمةالمحسوبة (القيمة الحرجة)	0.181951 (0.14600)	-	0.098409 (0.14600)	-
LH	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.089235 (0.14600)	-	-	-
LFDI	القيمةالمحسوبة (القيمة الحرجة)	0.166141 (0.14600)	-	-	0.202073 (0.46300)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (3)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المتغيرين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LGDP) ورأس المال البشري (LH) مستقرين عند المستوى I(1) وعند مستوى معنوية (5%)، أما المتغيرات الباقية الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) ولوغاريتم رأس المال المادي (LK) ولوغاريتم رأس المال البشري (LH) فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1) عند مستوى معنوية (5%)،من خلال إجراء اختبار الاستقرارية وتحديد درجة تكامل كل من المتغيرات اتضح لنا أنه لا يمكن إجراء اختبارالتكامل المشترك، لأنه لا يستوفي شروط جوهانسون التي تقضي بأن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، كذلك لا يمكننا استخدام نموذج ARDL لأن المتغير التابع متكامل من الدرجة صفر وهذا يتنافى مع شروط تطبيقه، وعليه نلجأ إلى استخدام نموذج VAR.

❖ **ثانيا.تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج**

سنعتمد في هذا الجزء على عدة معايير منها معيار Akaike (AIC) ومعيار Schwarz (SC) ومعيار Hannan-Quinn (HQ)، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): درجة الابطاء المثلى حسب معايير (AIC, SC, HQ)

درجة التأخير	AIC	SC	HQ
P=0	-10.75046	-10.50503	-10.68535
P=1	-13.51984	-12.04727لا*	-13.12917
P=2	-14.26340	-11.56369	-13.54717*
P=3	-14.40461*	-10.47776	-13.36282

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (4)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة التأخير المثلى حسب معيار Akaike هي P=3، أما حسب معيار Schwarz فدرجة التأخير هي P=1 ، وبالنسبة لدرجة التأخير حسب معيار Hannan-Quinn هي P=2، وحسب مبدأ La parcimonie نختار النموذج الذي يحتوي على أقل عدد من المعلمات، [1] ومنه درجة التأخير المثلى حسب هذا المبدأ هي P=1.

❖ **ثالثا. دراسة سببية غرانجر**

الجدول رقم (3-11): نتائج اختبار سببية المتغيرات

الفرضيات	F-Statistic	Prob.	الملاحظة
lgdp لا يسبب LK	1.73802	0.1998	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LK اتجاه LGDP
LK لايسبب LGDP	9.94342	0.0043	
LL لايسبب LGDP	13.1096	0.0014	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LGDP اتجاه LL
LL لايسبب LGDP	0.22676	0.6382	
LH لايسبب LGDP	5.23971	0.0312	وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين LGDP و LH
LH لايسبب LGDP	7.09219	0.0136	
LFDI لايسبب LGDP	5.39470	0.0290	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LGDP اتجاه LFDI
LFDI لايسبب LGDP	0.01220	0.9130	

[1] هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر:1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص:103.

LL لايسبب LK	3.23823	0.0845	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LKاتجاه LL
LL لايسبب Lk	0.07986	0.7799	
LKلايسبب LH	2.49243	0.1275	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LHاتجاه LK
LH لايسبب Lk	5.28443	0.0305	
LK لايسبب LFDI	0.63848	0.4321	عدم وجود علاقة سببية بين LFDIو LK
LFDI لايسبب Lk	0.38275	0.5420	
LL لايسبب LH	0.01393	0.9070	عدم وجود علاقة سببية بين LHو LL
LLلايسبب LH	0.17027	0.6835	
LL لايسبب LFDI	0.21280	0.6487	عدم وجود علاقة سببية بين LFDIو LL
LFDIلايسبب LL	1.02276	0.3220	
LFDIلايسبب LH	0.03195	0.8596	عدم وجود علاقة سببية بين LFDI و LH
LFDIلايسبب LH	0.12479	0.7270	

من خلال الجدول أعلاه و بالاعتماد على إحصائية فيشر و قيمة الاحتمال سنقوم بالتقييمات التالية:

- نقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتم رأس المال المادي لا يسبب لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ونرفض الفرضية القائلة أن لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب في لوغاريتم رأس المال المادي.
- نرفض فرضية أن لوغاريتم اجمالي القوى العاملة لا يسبب لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ومنه توجد علاقة سببية من لوغاريتم اجمالي القوى العاملة اتجاه لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي،ونقبل فرضية أن لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لايسبب لوغاريتم اجمالي القوى العاملة.
- نرفض الفرضية القائلةأن لوغاريتم رأس المال البشري لايسبب لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي،ونرفض الفرضية القائلة أن لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لايسبب لوغاريتم رأس المال البشري ومنه توجد علاقة سببية متبادلة بين لوغاريتم رأس المال البشري و لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- نرفض فرضية لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر لايسبب لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ونقبل فرضية لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لايسبب لوغاريتم الاستثمارالأجنبيالمباشر،أي توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- نرفض فرضية أن لوغاريتم اجمالي القوى العاملة لايسبب لوغاريتم رأس المال المادي ، ومنه توجد علاقة سببية من لوغاريتم اجمالي القوى العاملة اتجاه لوغاريتم رأس المال المادي،ونقبل فرضية أن لوغاريتم رأس المال المادي لايسبب لوغاريتم اجمالي القوى العاملة.
- نقبل فرضية لوغاريتم رأس المال البشري لايسبب لوغاريتم رأس المال المادي ، ونرفض فرضية لوغاريتم رأس المال المادي لا يسبب رأس المال البشري و منه توجد علاقة سببية من لوغاريتم رأس المال المادي نحو لوغاريتم رأس المال البشري.
- نقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشرلا يسبب لوغاريت مرأس المال المادي ، ونقبل أيضا فرضية لوغاريتم رأس المال المادي لا يسبب لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر، أي لا توجد علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين.

- نقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتم رأس المال البشري لا يسبب لوغاريتم اجمالي القوى العاملة ، ونقبل أيضا فرضية لوغاريتم اجمالي القوى العاملة لا يسبب لوغاريتم رأس المال البشري ، أي لا توجد علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين .
- نقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتما لاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب لوغاريتم اجمالي القوى العاملة ، ونقبل أيضا فرضية لوغاريتم اجمالي القوى العاملة لا يسبب لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر ، أي لا توجد علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين .
- نقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب لوغاريتم رأس المال البشري ، ونقبل أيضا فرضية لوغاريتم رأس المال البشري لا يسبب لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر ، أي لا توجد علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين .

المطلب الثالث: تقدير شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

لتقدير شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR يجب أولا تقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR

❖ أولا. تقدير نموذج VAR

سوف نقوم في هذه المرحلة بتقدير مسار مُتَّجَه الانحدار الذاتي القانوني على الشعاع X المكون من (5)متغيرات ، فبعد تحديد درجة التأخير سابقا P=1 وبتقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR(1) تحصلنا على المعادلة التالية والنتائج مدرجة في الملحق رقم (5)

$$LGDP_t = 3.2323 + 0.5232LGDP_{t-1} - 0.0027DLK_{t-1}$$

(2.1997) (2.4765) (0.0172)

$$-0.57819DLL_{t-1} + 0.41719LH_{t-1} + 0.0065DLFDI_{t-1}$$

(0.42885) (1.64461) (0.12780)

$$R^2 = 72.32\% \bar{R}^2 = 65.40\% \quad F_c = 10.45 \quad n=28$$

(.): قيمة ستودنت المحسوبة

✓ **التفسير الإحصائي**: يمكن تقييم معادلة تَغيُّر لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال النقاط التالية:

-تشرح لنا هذه المعادلة معنوية كل من لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة والحد الثابت عند مستوى معنوية 5%، وبالنسبة للوغاريتم رأس المال البشري فهو معنوي عند مستوى معنوية 10% ، أما باقي المتغيرات فهي غير معنوية عند مستوى 5%.

– نلاحظ أن قيمة معامل التحديد جيد ، مِمَّا يَدُل على أن كل المتغيرات المستقلة تفسِّر لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 72.32% ، أما الباقي يدخل ضمن هامش الخطأ.

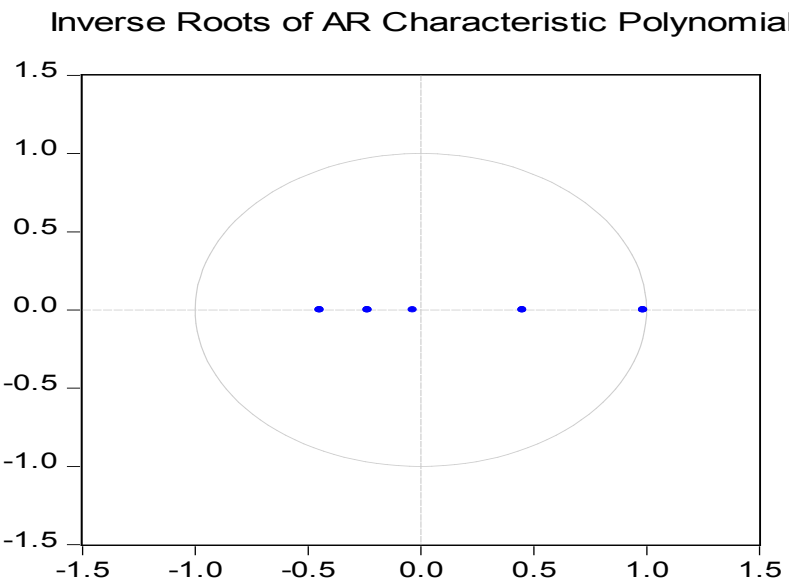
-حسب إحصائية فيشر النموذج ككل معنوي وذلك لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة.

➢ **دراسة صلاحية النموذج :**

بعد تقدير شعاع الانحدار الذاتي سنقوم بدراسة صلاحية هذا النموذج وذلك عن طريق شرط الاستقرارية وعدة اختبارات تشخيصية وهي اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار عدم ثبات التباين، واختبار التوزيع الطبيعي.

- **شرط الاستقرارية** : يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-4): الدائرة الأحادية لجذر الوحدة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرارية وذلك لأن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

نستخدم اختبار LM-TESTS من أجل اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاءمن الدرجة الثانية والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/15/19 Time: 12:11
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	32.03322	25	0.1571	1.376824	(25, 42.4)	0.1759
2	27.30051	25	0.3410	1.118477	(25, 42.4)	0.3655

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتبين عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي وذلك لأن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار عدم ثبات التباين:**

نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): يوضح اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 06/15/19 Time: 12:32
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
146.6001	150	0.5633

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من النتائج الموضحة أعلاه نستنتج ثبات تباين الأخطاء وذلك لأن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

من أجل معرفة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار Jarque-Berra ، وكانت النتيجة كالتالي:

الجدول رقم (3-14): نتائج االختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.799896	2	0.1496
2	0.269318	2	0.8740
3	61.53881	2	0.0000
4	2.501544	2	0.2863
5	2.513503	2	0.2846
Joint	95.76033	105	0.7294

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن قيمة الاحتمال ل Jarque-Berraتفوق 0.05 ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ **ثانيا.تقديرSVAR**

بعد تقدير معادلة نموذج الانحدار الذاتي VAR، ودراسة استقرارية البواقي، والتي اتضح لنا أنها مستقرة وتخضع للتوزيع الطبيعي.

ونَظَرًا لما تطرَّقنا له في الجانب النظري يُمْكِن أيضًا وضع الفرضيات التالية:

-يؤثر رأس المال المادي واجمالي القوى العاملة ورأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي إلى جانب صدمة هيكلية في النمو الاقتصادي وصدمة هيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر.

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الرأس المال المادي إلى جانب صدمة هيكلية في رأس المال المادي.

-القوى العاملة تتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر وصدمة هيكلية في اجمالي القوى العاملة.

-الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالتغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي واجمالي القوى العاملة إلى جانب صدمة هيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن ترجمة هذه الفرضيات إلى معادلات وهي كالتالي:

$$e_t^{LGDP} = \alpha_{LK}^{LGDP} e_t^{LK} + \alpha_{LL}^{LGDP} e_t^{LL} + \alpha_{LH}^{LGDP} e_t^{LH} + \alpha_{LFDI}^{LGDP} e_t^{LFDI} + U_t^{LGDP} + \beta U_t^{LFDI} \dots (1)$$

$$e_t^{LK} = \alpha_{LFDI}^{LK} e_t^{LFDI} + U_t^{LK} \dots (2)$$

$$e_t^{LL} = \alpha_{LFDI}^{LL} e_t^{LFDI} + U_t^{LL} \dots (3)$$

$$e_t^{LH} = \alpha_{LGDP}^{LH} e_t^{LGDP} + U_t^{LH} \dots (4)$$

$$e_t^{LFDI} = \alpha_{LGDP}^{LFDI} e_t^{LGDP} + \alpha_{LL}^{LFDI} e_t^{LL} + U_t^{LFDI} \dots (5)$$

-يمكن كتابة هذه المعادلات على النحو التالي:

$$e_t^{LGDP} - \alpha_{LK}^{LGDP} e_t^{LK} - \alpha_{LL}^{LGDP} e_t^{LL} - \alpha_{LH}^{LGDP} e_t^{LH} - \alpha_{LFDI}^{LGDP} e_t^{LFDI} = U_t^{LGDP} + 0 + 0 + 0 + \beta U_t^{LFDI}$$

$$0 + e_t^{LK} - 0 - 0 - \alpha_{LFDI}^{LK} e_t^{LFDI} = 0 + U_t^{LK} + 0 + 0 + 0$$

$$0 - 0 + e_t^{LL} - 0 - \alpha_{LFDI}^{LL} e_t^{LFDI} = 0 + 0 + U_t^{LL} + 0 + 0$$

$$-\alpha_{LGDP}^{LH} e_t^{LGDP} - 0 - 0 + e_t^{LH} - 0 = 0 + 0 + 0 + U_t^{LH} + 0$$

$$-\alpha_{LGDP}^{LH} e_t^{LGDP} - 0 - \alpha_{LL}^{LFDI} e_t^{LL} - 0 + e_t^{LFDI} = 0 + 0 + 0 + 0 + U_t^{HLFDI}$$

-نكتب هذه المعادلات على شكل المصفوفات التالية

$$\begin{pmatrix} 1 & -\alpha_{lk}^{lgdp} & -\alpha_{ll}^{lgdp} & -\alpha_{lh}^{lgdp} & -\alpha_{lfdi}^{lgdp} \\ 0 & 1 & 0 & 0 & -\alpha_{lgdp}^{ll} \\ 0 & 0 & 1 & 0 & -\alpha_{lgdp}^{ll} \\ -\alpha_{lgdp}^{lfdi} & 0 & 0 & 1 & 0 \\ -\alpha_{lgdp}^{lfdi} & 0 & -\alpha_{lk}^{lgdp} & 0 & 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} e_t^{LGDP} \\ e_t^{LK} \\ e_t^{LL} \\ e_t^{LH} \\ e_t^{LFDI} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & \beta_{lfdi}^{lgdp} \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} U_t^{LGDP} \\ U_t^{LK} \\ U_t^{LL} \\ U_t^{LH} \\ U_t^{LFDI} \end{pmatrix}$$

بعد تقدير متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، يمكننا كتابة المصفوفتين A وb على الشكل التالي: النتائج مدرجة في الملحق رقم(6)

$$A = \begin{pmatrix} 1.00000 & -0.5358 & 25.2.571 & -72.1874 & -2.7267 \\ 0.00000 & 1.00000 & 0.00000 & 0.000000 & -0.0652 \\ 0.00000 & 0.00000 & 1.00000 & 0.000000 & 2.9083 \\ 12.5809 & 0.00000 & 0.00000 & 1.000000 & 0.00000 \\ 0.25500 & 0.00000 & -79.716 & 0.000000 & 1.00000 \end{pmatrix}$$

$$B = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & -2.9591 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

يبين الجدول التالي نتائج تقدير المعاملات الهيكلية .

جدول رقم: (3-15): نتائج تقدير المعاملات الهيكلية

المعاملات	قيمة المعاملات	قيمة الاحتمال
α_{LK}^{LGDP}	-0.535864	0.7736
α_{LL}^{LGDP}	252.5718	0.9172
α_{LH}^{LGDP}	72.18742	0.00000
α_{LFDI}^{LGDP}	-2.726767	0.9285
β_{LFDI}^{LGDP}	-2.959167	0.9225
α_{LFDI}^{LK}	-0.065275	0.9090
α_{LFDI}^{LL}	2.908364	0.0000
α_{LGDP}^{LH}	12.58091	0.0000
α_{LGDP}^{LFDI}	0.255005	0.9179
α_{LL}^{LFDI}	-79.71671	0.0000

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (7)

من خلال الجدول أعلاه ومن خلال الفرضيات المعروضة سابقا يمكننا تفسير هذه النتائج كالتالي:

-يتأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات الحاصلة في رأس المال المادي بحجم العمالة ورأس المال البشري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغير لوغاريتم رأس المال المادي بوحدة واحدة يترتب عليه انخفاض في

لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 0.53، أما بالنسبة لتغير لوغاريتم اجمالي القوى العاملة بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة في لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 255.7 ، و تغير لوغاريتم رأس المال البشري بوحدة واحدة يترتب عليه انخفاض في لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 72.71 ، أما عند حدوث تغيرات في لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تحدث انخفاض في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 2.72، كما يتضح أن تجاوب نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي للصدمة الهيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر ذو إشارة سالبة.

-تغير لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يحدث انخفاض في لوغاريتم رأس المال المادي ب 0.06.

- تغير لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يحدث زيادة معنوية في لوغاريتم اجمالي القوى العاملة ب 2.90.

- تغير لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يحدث زيادة معنوية في لوغاريتم رأس المال البشري ب 12.58.

- تغير لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يحدث زيادة في لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.25، وعند تغير لوغاريتم اجمالي القوى العاملة بوحدة واحدة يحدث انخفاضا في لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 79.71.

- إن إيجاد المصفوفتين A وBيسمح لنا بحساب مصفوفة الانتقال Pو F أي مصفوفتي التباين في الأجل القصير والطويل على التوالي وهي كالتالي:

مصفوفة الأجل القصير P:

$$P = \begin{pmatrix} 0.00109 & 0.00589 & -0.000153 & 0.07932 & 0.00022 \\ 7.94E-8 & 1.00000 & 0.02234 & -5.67E-6 & 0.00028 \\ 3.50E-6 & 1.88E-6 & 0.00429 & 0.00025 & -0.0124 \\ -0.01382 & -0.00740 & 0.00192 & 0.00198 & -0.0028 \\ -1.20E-6 & -6.4E-7 & 0.34235 & -8.69E-5 & 0.00429 \end{pmatrix}$$

مصفوفة الأجل الطويل F:

$$P = \begin{pmatrix} -0.8209 & -0.7795 & 0.15923 & 1.17013 & -0.1606 \\ -0.1200 & 0.82393 & 0.03000 & 0.19636 & -0.0070 \\ 0.06184 & 0.05322 & -0.0104 & -0.0772 & -0.0124 \\ -0.8483 & -0.8043 & 0.17039 & 1.03072 & -0.1786 \\ 0.47929 & 0.54196 & 0.34235 & -0.6715 & 0.10898 \end{pmatrix}$$

تحليل مكونات التباين:

من أجل التعرف على مقدار التباين لصدمات متغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في صدمات المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في صدمات المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج SVAR، يتم تحليل التباين إلى مكوناته، ومن الجدير بالذكر أنه تم استخدام التوزيع الهيكلي لمعرفة أثر الصدمات الهيكلية في النموذج المستخدم في الدراسة، والجدول التالي يُوضِّح نتائج تجزئة التباين لخطأ التنبؤ لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال10 سنوات مستقبلية.

الجدول رقم (3-16): يوضح نتائج تحليل مكونات التباين للوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

Shock5	Shock4	Shock3	Shock2	Shock1	S.E.	Period
0.000826	99.97411	0.000372	0.005509	0.019185	0.079338	1
0.457464	98.61289	0.200781	0.384473	0.344388	0.090480	2
0.417405	97.54864	0.262320	0.655400	1.116230	0.095048	3
0.399515	95.92224	0.252501	1.373776	2.051968	0.097883	4
0.414763	94.06180	0.293996	2.213571	3.015868	0.100264	5
0.433550	92.27949	0.314208	3.031829	3.940921	0.102353	6
0.458514	90.57137	0.344910	3.824898	4.800303	0.104319	7
0.482300	89.00348	0.369470	4.553577	5.591171	0.106168	8
0.505493	87.55741	0.394229	5.227574	6.315294	0.107932	9
0.526908	86.23295	0.416246	5.844942	6.978958	0.109616	10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (7).

بحيث:

Shock1 :صدمة هيكلية في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

Shock2 : صدمة هيكليةفي لوغاريتم رأس المال المادي.

Shock3 : صدمة هيكليةفي لوغاريتم اجمالي القوى العملة.

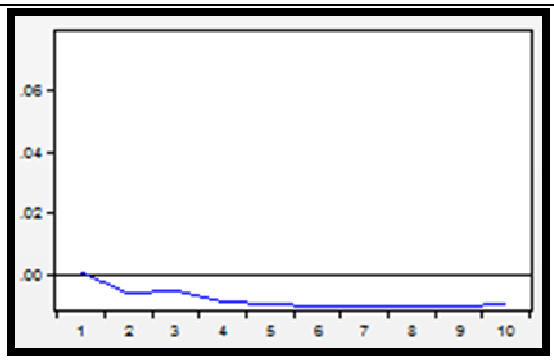
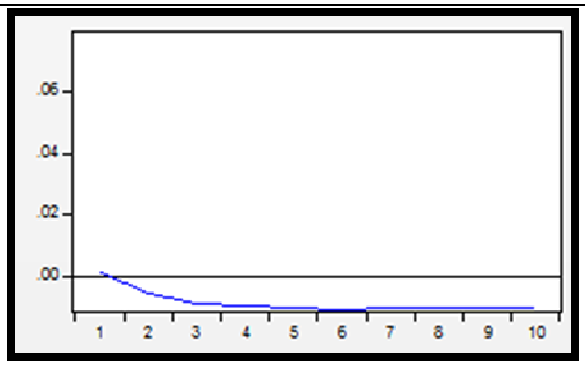
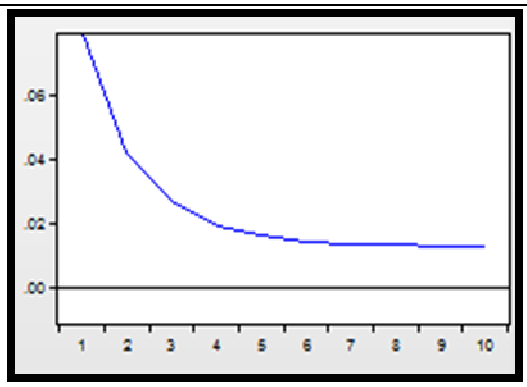
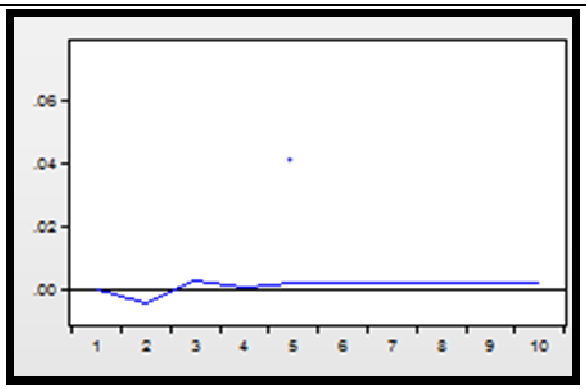
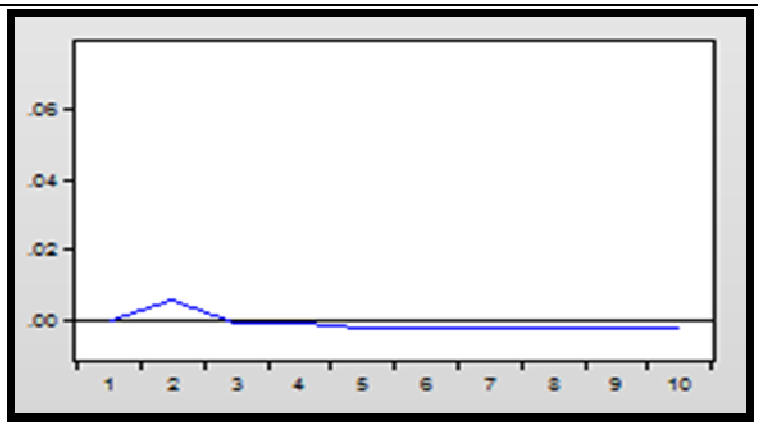
Shock4 : صدمة هيكليةفي لوغاريتم رأس المال البشري.

Shock5 : صدمة هيكليةفي لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يوضح الجدول أعلاه دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة حول تفسِير التقلُّبات الظرفية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي LGDP، وتظهر نتائج هذا الجدول إن تجزئة تباين خطأ التنبؤ لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الفترة الأولى وضح أن التقلبات الحاصلة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تعود إلى صدمة هيكلية في لوغاريتم رأس المال البشري بنسبة (99.97%)، أما باقي المتغيرات كانت نسبتها قليلة في تفسير التقلبات الحاصلة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وبقيت هذه النسبة تحتل المرتبة الأولى من حيث تفسير تقلبات نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي سوافي المدى القصير، المتوسط والطويل، ويلاحظ انخفاض في نسبة التفسير التي ترجع إلى الصدمات الهيكلية في لوغاريتم رأس المال المادي حيث قدرت ب(0.01%) في المدى القصير لتصل إلى (6.97%) في المدى الطويل،ويلاحظ كذلك انخفاض في نسبة التفسير التي ترجع إلى الصدمات الهيكلية في لوغاريتم رأس المال المادي حيث قدرت ب(0.005%) في المدى القصير لتصل إلى (5.84%) في المدى الطويل ، أما باقي المتغيرات كانت نسبتها قليلة في تفسير التقلبات الحاصلة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وبما أن موضوع دراستنا هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نستنتج أنه عند حدوث صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر التقلبات في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بحوالي (0.008%) في الأجل القصير لتستمر بالزيادة الضئيلة لتصل إلى (0.52%) في الأجل الطويل.

نتائج استجابة النبضات الهيكلية :

الجدول (3-17): دالة الاستجابة لردة فعل نصب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

استجابة LGDP لصدمة في DLK	استجابة LGDP لصدمة في LGDP
	
استجابة LGDP لصدمة في DLH	**استجابة LGDP لصدمة في DLL**
	
استجابة LGDP لصدمة في DLFDI	
	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (000)

يوضح الجدول (3-17) أعلاه دوال الاستجابة النبضية لآثار الصدمات الهيكلية المستغيرات المستعملة في النموذج على لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال عشر سنوات وهي كالتالي:

- حدوث صدمة هيكلية سلبية في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي سيكون لها أثر سلبي على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي على مدار 10 سنوات، غير أن هذا التأثير لا يتعدى 2%.

- حدوث صدمة هيكلية سلبية في لوغاريتم رأس المال المادي سيكون لها أثر سلبي على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي على مدار 10 سنوات، غير أن هذا التأثير لا يتعدى 1%.

-حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم اجمالي القوى العاملة سيكون لها أثر سلبي على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في المدي القصير حيث يستمر هذا التأثير لمدة 3 سنوات، أما في الأجلين المتوسط والطويل فإن هذا الأثر يصبح موجب، ولكن بنسبة قليلة.

- حدوث صدمة هيكلية موجبة في لوغاريتم رأس المال البشري سيكون لها أثر موجب على لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في المدي القصير ب (8%)، ثم ينخفض هذا التأثير في الأجل الطويل ليصل إلى 1%.

- حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون لها أثر موجب على لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في المدي القصير لمدة ثلاث سنوات،أما في الأجل الطويل والمتوسط يصبح هذا التأثير سلبي غير أنه لا يتعدى 0.5%.

خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، حيث قمنا في المبحث الأول بتحليل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، حيث تبين لنا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان شبه منعدم في الخمس سنوات الأولى من الدراسة وذلك راجع للأوضاع الأمنية التي كانت سائدة في البلاد ثم يرتفع حجم هذه التدفقات تدريجيا مع مرور الزمن ولكن بقيم محتشمة، كما أن نسبه مساهمته في اجمالي الناتج المحلي تعد ضعيفة، وتبين لنا أن القطاع الصناعي كان له النصيب الأكبر في الاستحواذ على المشاريع الاستثمارية.

أما في المبحث الثاني تطرقنا للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث قمنا بالدراسة القياسية وذلك بتطبيق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، حيث قمنا في هذا المبحث بتقديم المتغيرات ودراسة وصفية لها حيث تبين لنا أنه يوجد قيم شاذه في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وقمنا بمعالجتها، ثم قمنا بدراسة الارتباط بين تلك المتغيرات، فتبين لنا أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي له ارتباط قوي جدا مع باقي المتغيرات الأخرى باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت له نسبة أقل من المتغيرات الأخرى، أما في المطلب الثاني قمنا بتقدير معادلة متجه الانحدار الذاتي الهيكلي وكانت نتائج هذا التقدير أن النموذج من الناحية الإحصائية مقبول ويخلو من المشاكل، ثم قمنا بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، وذلك لتبيين أثر الصدمة الهيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فتبين من خلال تحليل التباين ودوال الاستجابة أن الصمة الهيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير ضعيف جدا على النمو الاقتصادي.

خـــــاتـــمـــــــة

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2017)، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وهي كالتالي: الفصل الأول تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تطرقت الية مجموعة من المدارس الاقتصادية والذي شمل تعاريف حول الاستثمار الأجنبي المباشر وتبين أنه نشاط انتاجي يديره مستثمر أجنبي وهو تدفق رؤوس أموال الدولة من بلد لآخر، آخذا عدة أشكال منها الاستثمارات الخاصة والثنائية والاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف وتوفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة، إلا أن هذه الاستثمارات محددة من قبل عدة عوامل منها عوامل إيجابية ومنها السلبية ، كما أن حجم تدفقات هذه الاستثمارات إلى الدول المضيفة مرتبط بتقدم العديد من التسهيلات والحوافز التي يمكن تصنيفها إلى حوافز تمويلية وحوافز جبائيه وحوافز أخرى. (هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى، أي أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مرتبط بمزايا ومقومات اقتصاد الدولة المضيفة، والحوافز الممنوحة له).

أما في الفصل الثاني عرضنا الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو وخلصنا فيه بأن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، كما خلصنا الى أن أهم العوامل المحددة للاستثمار النمو الاقتصادي هي القوى العاملة، رأس المال بنوعيه المادي والبشري، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي وهذا حسب أفكار المدارس الاقتصادية، كما توصلنا إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في رصيد رأس المال يتكون من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في نموذج هارود دومار، أما في نموذج صولو تتمثل العلاقة بينهما في أن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أما في نماذج النمو الداخلية ينقسم الأثر الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي إلى أثرين مختلفين المباشر وغير المباشر حيث يتمثل الأول من خلال المساهمة في تكوين رأس المال المحلي أما الأثر الثاني يتحقق إذا صاحب الاستثمار الأجنبي المباشر آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال.

ومن خلال الفصل الثالث تطرقنا للدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2017)، تبين لنا في المبحث الأول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في هذه الفترة كانت قليلة وكانت الحصة الكبيرة من هذه المشاريع من نصيب القطاع الصناعي، كما توضح لنا أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى الجانب النظري لنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، وفيما يخص المبحث الثالث فقد هدف إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2017، حيث بينت الدراسة الوصفية أنه يوجد ارتباط قوي جدا بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والمتغيرات الداخلية الأخرى، ثم قمنا بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، وأشارت النتائج إلى أن التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تعود إلى صدمة هيكلية في رأس المال البشري، وتبين لنا أنه عند حدوث صدمة هيكلية في الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أثرها شبه منعدم على النمو الاقتصادي.(من خلال هذا الفصل تم التأكيد على صحة الفرضية الثانية أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اجمالي الناتج المحلي بنسبة ضئيلة، ونفي الفرضية الثالثة أي أن حدوث صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر).

توصيات وآفاق الدراسة :

- قياسمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادية.
- الاستثمار الاجنبي المباشر في الطاقات المتجددة.
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر.
- الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ونخص بالذكر القطاع السياحي.

قائمة

المصادر و المراجع

المراجع بالغة العربية.

❖ الكتب:

1. إبراهيم فريس، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.
2. أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2017.
3. امام محمد سعد، "**البترو دولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية)**"،الطبعة01، المكتب العربي للمعارف للنشر، 2014.
4. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر"**، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.
5. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر"**، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.
6. بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
7. بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس،**الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط02، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2006.
8. حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، الطبعة01، دار الأيام للنشر، 2018.
9. روبرت بارو، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين الصادق، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة1، دار الفكر، عمان،2013.
10. زهرة إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية "نظريات، نماذج، استراتيجيات"**، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
11. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الحامد للنشر،2011.
12. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر
13. عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.

14. عجمية محمد عبد العزيز،**مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت،1983.

15. علي حنيفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1995.

16. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، الطبعة1، دار المسيرة، عمان الأردن،2007.

17. علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر،2015.

18. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الرياضي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

19. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

20. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.

21. محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2005.

22. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد للنشر، الاسكندرية، .2009

23. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية الرابعة**، دار وائل للنشر، عمانالأردن، .2006

❖ المذكرات والأطروحة:

1. أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال افريقيا،أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد تطبيقي، 2016-2017.

2. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

3. بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

4. جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية "دراسة حالة مؤسسة، موبيليس، جازي، أوريدو"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.

5. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "دراسة تحليلية للفترة(2000-2012)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

6. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2011.

7. كبداني سيد حمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربي: دراسة تحليليةوقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

8. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

9. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي "مبادئ وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

10. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد "التحليل الجمعي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

11. همام وائل محمد أبو شعبان، أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

12. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية "دراسة قياسية (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

13. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر-مصر-السعودية "دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

❖ **المجلات والملتقيات**:

1. بن سديدة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08أفريل ،2008
2. ثامر علي النويران، حمود حميدي بن خالد، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد03، العدد02، الأردن، 2017
3. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال "نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مجلة اقتصاديات شمال
4. عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية (1970-2012)، مجلة الباحث، العدد14، 2014.
5. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004
6. فارس فوضيل، أمينة مغلاوي، الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي الأردني للفترة (1980-2009)، نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد الاقتصادي 23،أوت 2015
7. فضيل فارس، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004.
8. المادة 2من المرسوم التشريعي رقم 93-12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، رقم 64، الصادرة في 1993/10/10.
9. مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.

10. -محمد علي المحتسب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن(1990-2006)، دراسات العلوم الادارية، المجلد36، العدد02، الجامعة الأردنية، 2009.

❖ **المراجع باللغة الجنبية**:

01- Anna EK, **the impact of FID on economicsgrowth " the case china"**, Bachelor thèses withineconomics, JONKOPING INTERNATIONAL BUSINESS SCHOUL, Jönköping university, 2007

02- ChihaKhemici ,KeddiAbd El Majid**, Investissement Direct étranger et croissance économie(cas région du Maghreb)** , Revue nouvelle Economie ,N :08, MAI 2013.

03- Kemal bagzibagli ,workshop on advanced time series econometrics with eviews,easternmediterranean university

04- ROBERT.M.SOLOW, **A contribution to the theory of economicgrowth**, Quarterly journal of economics, Vol 70, No1,1956

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): بيانات متغيرات الدراسة

FDI	H	L	K	LGDP	
0.40053979	4.74	6484542	28.58941	8.174712	1990
0.42545902	4.873	6754996	31.84132806136603	8.138167	1991
0.46249570	5.008	7004053	30.75748	8.132678	1992
0.4	5.142	7300262	29.09090	8.089434	1993
0.4	5.267000	7594034	30.08014	8.278316	1994
0.4	5.41	7847493	30.90855	8.078240	1995
0.97518404	5.462	8095011	25.67841	8.101030	1996
0.93966694	5.514	8298430	22.44697	8.095934	1997
1.6588262	5.566	8507767	27.14848	8.130768	1998
0.9994994	5.610000	8719362	26.24766929171528	8.14819608232289	1999
0.91122238	5.67	8930844	23.56391053013765	8.172184795535954	2000
2.43326577	5.644	9157772	26.84105880129221	8.188810576543485	2001
2.27631180	5.618000	9379025	30.65336904238491	8.230714734368739	2002
1.339942882	5.592	9598651	30.34066255152736	8.287572466435314	2003
1.433520535	5.566	9819838	33.26354242053451	8.316579973988365	2004

1.520174267	5.54	10042331	31.65641	8.360144	2005
1.973137144	5.768	10254769	30.17046	8.362252	2006
1.649646564	5.996	10460259	34.46948	8.380084	2007
1.943038805	6.224	10661124	37.34843	8.387198	2008
2.401975013	6.452	10861377	46.87646	8.386181	2009
1.826963649	6.68	1113691	41.43029	8.403664	2010
1.6854960218	6.74	1135884	38.05506	8.412925	2011
1.117693335	6.8	1159775	39.15827	8.426050	2012
1.206601359	6.86	1206455	43.39059	8.432989	2013
1.102589220	6.92	1164253	45.55443	8.450173	2014
0.0757829146	6.98	1179873	50.68896	8.467917	2015
1.4300366285	7.04	1193716	50.70906	8.278316	2016
1.1049125806	7.1	1210625	47.78354	8.481603	2017

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2019.

الملحق(2): دراسة وصفية احصائية لمتغيرات الدراسة

	LGDP	K	L	H	FDI
Mean	8.278316	34.45512	9621953.	5.920786	1.231928
Median	8.282944	31.28248	9709245.	5.631000	1.162147
Maximum	8.481603	50.70906	12106254	7.100000	2.433266
Minimum	8.078241	22.44697	6484542.	4.740000	0.075783
Std. Dev.	0.134406	8.272603	1763097.	0.717456	0.659701
Skewness	-0.067624	0.638756	-0.179008	0.308125	0.107305
Kurtosis	1.512749	2.250900	1.803210	1.831000	2.118461
Jarque-Bera	2.601908	2.558720	1.820561	2.037379	0.960364
Probability	0.272272	0.278215	0.402411	0.361068	0.618671
Sum	231.7928	964.7434	2.69E+08	165.7820	34.49398
Sum Sq. Dev.	0.487757	1847.771	8.39E+13	13.89804	11.75056
Observations	28	28	28	28	28

الملحق رقم (3): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LGDP (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LGDP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.104557
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.004049
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006886

KPSS Test Equation
Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:22
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.085065	0.024305	332.6553	0.0000
@TREND("1990")	0.014315	0.001545	9.265885	0.0000

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LK (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LK is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.167532
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.017567
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.043963

KPSS Test Equation
Dependent Variable: LK
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:26
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.203254	0.050625	63.27472	0.0000
@TREND("1990")	0.022956	0.003218	7.133677	0.0000

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LKبعد اجراء الفرق الأول (النموذج الأول)

Null Hypothesis: D(LK) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.500000
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.010362
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000926

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(LK)
Method: Least Squares
Date: 06/22/19 Time: 04:23
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.004119	0.041875	-0.098371	0.9224
@TREND("1990")	0.001653	0.002614	0.632442	0.5328

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LKبعد اجراء الفرق الأول (النموذج الأول)

Null Hypothesis: D(LK) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.262150
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.010528
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004092

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(LK)
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:28
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019024	0.020122	0.945408	0.3532

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LL (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LL is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.181951
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.000942
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002861

KPSS Test Equation
Dependent Variable: LL
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:30
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.75353	0.011723	1343.829	0.0000
@TREND("1990")	0.022886	0.000745	30.71277	0.0000

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LL بعد اجراء الفرق الأول (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: D(LL) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.098409
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.000123
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.59E-05

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:30
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.038776	0.004554	8.513989	0.0000
@TREND("1990")	-0.001118	0.000284	-3.933133	0.0006

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LH (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LH is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.089235
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.000935
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003176

KPSS Test Equation
Dependent Variable: LH
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:31
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.581023	0.011682	135.3385	0.0000
@TREND("1990")	0.014107	0.000743	18.99838	0.0000

اختبار جذر الوحدة للسلسلة LFDI (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LFDI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.166141
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.168953
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.502070

KPSS Test Equation
Dependent Variable: LFDI
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:32
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.564010	0.156998	-3.592467	0.0013
@TREND("1990")	0.046421	0.009979	4.651673	0.0001

اختبار جذر الوحدة للسلسلة FDI بعد الفرق الأول (النموذج االأول)

Null Hypothesis: D(LFDI) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.076433
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.101951
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.038555

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 06/22/19 Time: 04:28
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.150123	0.131351	1.142913	0.2639
@TREND("1990")	-0.008039	0.008199	-0.980471	0.3362

اختبار جذر الوحدة للسلسلة FDI بعد الفرق الأول (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: D(LFDI) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.202073
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.105871
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.075117

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 06/18/19 Time: 14:34
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.037582	0.063812	0.588946	0.5610

الملحق رقم (4): اختبار التكامل المشترك Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.375766	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	26		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم (4): اختبارات درجة الابطاء المثلى.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP DLK DLL DLFDI LH
Exogenous variables: C
Date: 06/18/19 Time: 14:39
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	134.0055	NA	1.48e-11	-10.75046	-10.50503	-10.68535
1	192.2381	87.34885*	9.76e-13	-13.51984	-12.04727*	-13.12917
2	226.1608	36.74963	6.36e-13*	-14.26340	-11.56369	-13.54717*
3	252.8553	17.79635	1.52e-12	-14.40461*	-10.47776	-13.36282

الملحق رقم (5): تقدير متجه الانحدار الذاتي

VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/18/19 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGDP	DLK	DLL	DLFDI	LH
LGDP(-1)	0.523274	0.270397	-0.018940	-0.765487	0.091251
	(0.21129)	(0.29124)	(0.03259)	(0.91422)	(0.03787)
	[2.47653]	[0.92842]	[-0.58116]	[-0.83731]	[2.40973]
DLK(-1)	-0.002796	-0.070899	-0.006523	0.120294	-0.005807
	(0.16186)	(0.22310)	(0.02496)	(0.70031)	(0.02901)
	[-0.01727]	[-0.31779]	[-0.26130]	[0.17177]	[-0.20021]
DLL(-1)	-0.578191	-1.577575	-0.252383	-1.360725	0.106438
	(1.34824)	(1.85839)	(0.20795)	(5.83352)	(0.24163)
	[-0.42885]	[-0.84889]	[-1.21367]	[-0.23326]	[0.44050]
DLFDI(-1)	-0.006511	-0.045863	-0.007743	-0.382916	0.004796
	(0.05094)	(0.07022)	(0.00786)	(0.22042)	(0.00913)
	[-0.12780]	[-0.65313]	[-0.98537]	[-1.73719]	[0.52531]
LH(-1)	0.417195	-0.251072	-0.076416	-0.156776	0.906689
	(0.25367)	(0.34966)	(0.03913)	(1.09759)	(0.04546)
	[1.64461]	[-0.71805]	[-1.95305]	[-0.14284]	[19.9435]
C	3.232337	-1.735924	0.321052	6.696629	-0.577788
	(1.46940)	(2.02540)	(0.22664)	(6.35777)	(0.26334)
	[2.19976]	[-0.85708]	[1.41657]	[1.05330]	[-2.19405]

R-squared	0.723239	0.133200	0.404327	0.174957	0.986599
Adj. R-squared	0.654048	-0.083500	0.255409	-0.031304	0.983249
Sum sq. resids	0.125953	0.239303	0.002996	2.357959	0.004045
S.E. equation	0.079358	0.109385	0.012240	0.343363	0.014222
F-statistic	10.45289	0.614674	2.715092	0.848229	294.4838
Log likelihood	32.39686	24.05317	80.99737	-5.688501	77.09487
Akaike AIC	-2.030528	-1.388705	-5.769029	0.899115	-5.468836
Schwarz SC	-1.740198	-1.098375	-5.478699	1.189445	-5.178506
Mean dependent	8.287691	0.015612	0.022440	0.036706	1.786980
S.D. dependent	0.134922	0.105086	0.014185	0.338111	0.109887

الملحق رقم (6): تقدير متجه الانحدار الذاتي الهيكلي.

Structural VAR Estimates
Date: 06/15/19 Time: 14:36
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 19 iterations
Structural VAR is over-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	C(3)	C(4)	C(6)	C(7)
0	1	0	0	C(8)
0	0	1	0	C(9)
C(1)	0	0	1	0
C(2)	0	C(5)	0	1

B =

1	0	0	0	C(10)
0	1	0	0	0
0	0	1	0	0
0	0	0	1	0
0	0	0	0	1

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	12.58091	1.747894	7.197754	0.0000
C(2)	0.255005	2.474260	0.103063	0.9179
C(3)	-0.535864	1.863111	-0.287618	0.7736
C(4)	252.5718	2428.229	0.104015	0.9172
C(5)	-79.71671	11.22696	-7.100468	0.0000
C(6)	-72.18742	10.01269	-7.209596	0.0000
C(7)	-2.726767	30.38835	-0.089731	0.9285
C(8)	-0.065275	0.571163	-0.114284	0.9090
C(9)	2.908364	0.404465	7.190648	0.0000
C(10)	-2.959167	30.43535	-0.097228	0.9225

Log likelihood	145.3232			
LR test for over-identification:				
Chi-square(5)	98.39483		Probability	0.0000
Estimated A matrix:				
1.000000	-0.535864	252.5718	-72.18742	-2.726767
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-0.065275
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	2.908364
12.58091	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
0.255005	0.000000	-79.71671	0.000000	1.000000
Estimated B matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-2.959167
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
Estimated S matrix:				
0.001099	0.000589	-0.000153	0.079328	0.000228
-7.86E-08	1.000000	0.022347	-5.67E-06	0.000280
3.50E-06	1.88E-06	0.004294	0.000253	-0.012490
-0.013825	-0.007408	0.001925	0.001986	-0.002868
-1.20E-06	-6.45E-07	0.342359	-8.69E-05	0.004294
Estimated F matrix:				
-0.820930	-0.779507	0.159236	1.170134	-0.160641
-0.120019	0.823939	0.030008	0.196364	-0.007085
0.061841	0.053229	-0.010478	-0.077257	0.002722
-0.848323	-0.804398	0.170391	1.030724	-0.178684
0.479292	0.541968	0.153025	-0.671520	0.108987

الملحق رقم (7)، تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LGDP:						
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5
1	0.079338	0.019185	0.005509	0.000372	99.97411	0.000826
2	0.090480	0.344388	0.384473	0.200781	98.61289	0.457464
3	0.095048	1.116230	0.655400	0.262320	97.54864	0.417405
4	0.097883	2.051968	1.373776	0.252501	95.92224	0.399515
5	0.100264	3.015868	2.213571	0.293996	94.06180	0.414763
6	0.102353	3.940921	3.031829	0.314208	92.27949	0.433550
7	0.104319	4.800303	3.824898	0.344910	90.57137	0.458514
8	0.106168	5.591171	4.553577	0.369470	89.00348	0.482300
9	0.107932	6.315294	5.227574	0.394229	87.55741	0.505493
10	0.109616	6.978958	5.844942	0.416246	86.23295	0.526908